الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مستقبل الدفع الالكتروني في الجزائر

من إعداد :

- فواطمية حمزة

إشراف الأستاذ:

د.رمضاني محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	من جامعة
رئيسا	د.بوزيان العجال	أستاذ محاضر –أ-	جامعة مستغانم
مقررا	د. رمضاني محمد	أستاذ محاضر –أ-	جامعة مستغانم
مناقشا	ا.أزمور رشيد	أستاذة مساعد –أ-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017 – 2018

الإهداء والتشكر

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور محمد رمضاني الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلها

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى إخوتي و أخواتي

إلى كل الأصدقاء

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إلى كل من سقط من قلمي سهوا

أهدي هذا العمل

الصفحة	المحتويات
I.	الشكر
II.	الإهداء
III.	فهرس المحتويات
IV.	فهرس الإشكال
V.	فهرس الجداول
1	مقدمة عامة
	الفصل الأول: نظام الدفع الإلكتروني
6	تمهيد
7	المبحث الأول: مدخل إلى الدفع الإلكتروني
7	تمهيد
7	المطلب الأول :ماهية الدفع الإلكتروني
7	1.مفهوم الدفع الإلكتروني
8	2.خصائص الدفع الإلكتروني
9	3.أطراف عملية الدفع الإلكتروني
10	المطلب الثاني:مزايا الدفع الإلكتروني
11	المطلب الثالث: عيوب الدفع الإلكتروني
13	المبحث الثاني: تقنيات الدفع الإلكتروني
13	تمهيد
13	المطلب الأول: آليات وطرق الدفع الإلكتروني
13	1.وسائل الدفع الإلكتروني
13	1.1.النقود الإلكترونية
17	2.1.الشيكات الإلكترونية
18	3.1.البطاقات البنكية
21	4.1.البطاقات الذكية
23	5.1.التحويل المالي الإلكتروني
23	2.أشكال الدفع الإلكتروني
23	المطلب الثاني:العوامل المساعدة على انتشار وسائل الدفع الإلكتروني.
23	المطلب الثالث:أثر وسائل الدفع الإلكتروني على استقرار النظام النقدي
25	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني:بيئة الدفع الإلكتروني

الفهرس

تمهيد	27
المبحث الأول:التجارة الإلكترونية	28
تمهيد	28
المطلب الأول:ماهية التجارة الإلكترونية	28
1.مفهوم التجارة الإلكترونية	28
2.خصائص التجارة الإلكترونية	29
المطلب الثاني:أشكال وأنواع التجارة الإلكترونية	30
المطلب الثالث:فوائد وآثار التجارة الإلكترونية	33
1.فوائد التجارة الإلكترونية	32
2.آثار التجارة الإلكترونية	37
المبحث الثاني:البنوك الإلكترونية	37
تمهيد	37
المطلب الأول:ماهية البنوك الإلكترونية	37
1.مفهومها	37
2.مزاياها وعيوبها	38
3.أنماطها	40
المطلب الثاني:الخدمات الإلكترونية والمصرفية	40
خاتمة الفصل	44
الفصل الثالث: تحديات نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر	
تمهيد	46
المبحث الأول:واقع نظام الدفع الإلكتروني	47
تمهيد	47
المطلب الأول:تقييم وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر	47
المطلب الثاني: أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر	56
المبحث الثاني: مستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر	57
تمهيد	57
المطلب الأول: الصعوبات والمخاطر التي تواجه الدفع الإلكتروني في الجزائر	57
المطلب الثاني:المعايير والضوابط المعززة لمستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر	60
خاتمة الفصل	63
خاتمة عامة	64
قائمة المراجع	70-68

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1.I)	يوضح لنا مراحل الدفع بالنقد الرقمي	15
(2.I)	يمثل آليات عمل النقود الإلكترونية	15
(3.I)	كيفية عمل النقد الإلكتروني	61
(4.I)	مراحل المقاصة الإلكترونية	18
(5.I)	طرق الدفع بالبطاقة البنكية	20
(1.II)	أشكال التجارة الإلكترونية	31
(2.II)	فوائد الزبائن من التجارة الإلكترونية	33
(3.II)	فوائد التجارة الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات	35

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(III. 1)	أجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر	48
(2.III)	تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	49
(3.III)	البطاقات البنكية المتداولة في الجزائر	51
(4.III)	توزع أجهزة الدفع الالكتروني في البنوك	52
(III. 05)	عمليات التبادل عبر نظام (ATCI)	53
(III. 06)	المعاملات من خلال نظام RTGS في الفترة ما بين 2009 و2014	55

المقدمة العامة:

تعد الأنظمة المصرفية واحدة من أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية التي ارتقت بها مختلف دول العالم عبر تطورها نظرا لإسهامها الواسع في تطوير متطلبات الاستثمار والتنمية إذ بها يمكن قياس مستوى التقدم والتطور الاقتصادي لأي مجتمع ما.ومع ازدياد عمليات التجارة الإلكترونية أصبح هناك احتياج كبير لوجود أنظمة مصرفية متطورة تتماشى ومعطيات الوضع الاقتصادي الحالي، بحيث لا تتقيد بمكان معين و أو اوقات عمل معينة وعليه نشأت أنظمة الدفع الإلكتروني التي ساهمت وبشكل كبير في تطوير التجارة الإلكترونية.

وقد مكنت شبكة الانترنت منذ نهاية القرن العشرين من بداية ثورة تكنولوجية ومعلوماتية بكل أبعادها، إلى جانب التحول العميق في نمط التفكير وفي وسلوك الأفراد وحتى الحكومات على حد سواء.

وتعد العمليات البنكية الإلكترونية من أبرز هذه التحولات في مجال الصرفة الإلكترونية باستعمال أنظمة ووسائل دفع إلكترونية كالنقود الإلكترونية والبطاقات البنكية وكذا نظام المقاصة الآلية .وعلى الرغم من التضارب في الأرقام حول تقدير حجم التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني على مستوى العالم، إلاّ أنّه هناك اتفاق عام حول الدعم الكبير الذي أصبحت تقدمه أنظمة الدفع الإلكتروني للاقتصاد كالتقليل من حدة السيولة، وخفض حجم الأموال المتداولة في الأسواق الموازية.

وعليه من خلال ما سبق نسعى في بحثنا هذا إلى الإجابة على السؤال التالي:

-ما هو مستقبل نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر ؟

وللإجابة على هذا السؤال يجب علينا الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو دور نظام الدفع الإلكتروني في الاقتصاد؟
- ما مدى تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه الدفع الإلكتروني في الجزائر ؟

***الفرضيات:**

- يمكن لنظام الدفع الإلكتروني أن يؤثر إيجابا على الأداء الاقتصادي والمالي في المدى المتوسط
- نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر لا يرق إلى المستوى المطلوب.
- يمكن معالجة الصعوبات والعراقيل الحالية لنظام الدفع الإلكتروني في الجزائر.

***مبررات اختيار الموضوع:**

هناك جملة من الأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر منها.

إنّ تطبيق نظام الدفع الإلكتروني يعتبر كوسيلة لتطوير الخدمات البنكية خاصة ، والنظام المصرفي الجزائري عامة، كما أنّه يساعد البنوك الجزائرية على القدرة على المنافسة في ظل التطور التكنولوجي المستمر.

-يعتبر نظام الدفع الإلكتروني حل من الحلول المقترحة لبعض المشاكل التي يتخبط فيها النظام المصرفي الجزائري.

-إنّ التطبيق الحسن لنظام الدفع الإلكتروني من شأنه أن يحسن ويطور حياة الفرد والمجتمع.

***أهداف البحث:**

- إعطاء نظرة عن واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجهاز المصرفي الجزائري.

- تقييم وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.

- التعريف بنظام الدفع الإلكتروني وما هو مدى تطبيقه في البنوك الجزائرية.

- توضيح لبعض المشاكل التي يمكن لنظام الدفع الإلكتروني حلها أو التقليل من حدتها.

*** حدود الدراسة:**

لقد قمنا في بحثنا هذا بدراسة نظام الدفع الالكتروني في النظام المصرفي الجزائري مابين 2009إلى 2017.

الدراسات السابقة:

لق تناولت العديد من الدراسات موضوع الدفع الالكتروني وسوف نتطرق الى أهم هذه الدراسات:

1. د.السعيد بريكة ،أ.فوزي شوق،تحديات وسائل الدفع الالكتروني ،2014/11/13.

حاول أصحاب هذه الدراسة معرفة تحديات وسائل الدفع الالكتروني إحدى الوكالات البنكية التي أخذت كعينة للبحث،وبعد استخدام الأدوات والإحصائيات لتحليل البيانات تبين أنه سبب عدم إقبال عملاء الوكالات البنكية على تسوية معاملاتهم الكترونيا بالدرجة الأولى إلى المخاطر الناجمة من استخدام البطاقات البنكية

2. خوبيري مريم،واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية ادارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية .

تناولت هذه الدراسة التطورات التكنولوجية في المجال البنكي مدى استعمال وسائل الدفع الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري وكذا المخاطر الناجمة عن هذه الوسائل وأساليب إدارتها وفقا لنموذج بازل للرقابة المصرفية.

***منهج البحث:**

تم الاعتماد في انجازها البحث على المنهج الوصفي في الفصل الاول بحيث قمنا بعرض ووصف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدفع الالكتروني وفي الفصل الثاني اتبعنا أسلوب الوصف للتوضيح والتكلم عن بيئة الدفع الالكتروني.

أما فيما يخص الفصل الثالث فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك أثناء التطرق لتقييم وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر.

***صعوبات البحث:**

واجهنا صعوبات في الفصل الثالث تمثلت في قلة البيانات والإحصائيات الخاصة بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة

***هيكل البحث:**

لقد قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: تعرضنا في هذا الفصل إلى مفهوم الدفع الإلكتروني ومختلف آلياته ومزاياه وسلبياته.

الفصل الثاني:تعرضنا في هذا الفصل إلى موضوع البنوك الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وأشكالهما وأنواعهما وكذا أهميتهما.

الفصل الثالث: قمنا بدراسة واقع ومستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر من خلال توضيح المشاكل التي تواجه هذا النظام والحلول المقترحة وكذا الوقوف على مدى تطبيق هذا النظام في الجهاز المصرفي الجزائري.

مقدمة:

إن التطور الذي حصل في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال سمح باستحداث وسائل و تقنيات جديدة تعد أكثر ملائمة لمتطلبات الاقتصاد الراهن الذي يتضمن إجراء كافة المعاملات التجارية بالطرق الالكترونية، و مع إدخال المعلوماتية في مجال وسائل الدفع أدى إلى تحول عميق في منظومة التبادل تزامنا مع ظهور و تطور التجارة الالكترونية، حيث أصبحت وسائل الدفع الالكترونية تمثل حجر الزاوية لتطور ازدهار و هذا النوع من التجارة فقد ظهرت نتيجة للتطور التكنولوجي و كحل للمشاكل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، و بالفعل تمكنت هذه الأنظمة الحديثة من الانتشار بسرعة فقد حققت مزايا لم تتمكن الأنظمة التقليدية من تحقيقها.

لم تعرف وسائل الدفع الالكترونية إيجابيات و محاسن فقط بل حملت في طياتها سلبيات تمثلت أساسا في شتى الجرائم الالكترونية التي تمسها، فكان من الضروري مواجهة هذه السلبيات بإيجاد حلول و آليات قصد حمايتها، و من ثم ضمان السير الحسن و التأمين و السرية لمختلف معاملات التجارة الالكترونية و تطورها.

و بهذا سوف نقسم فصلنا هذا إلى مبحثين:

المبحث الأول: نظام الدفع الالكتروني

المبحث الثاني: تقنيات الدفع الالكتروني

المبحث الأول:مدخل إلى الدفع الإلكتروني

مع ظهور العولمة والتكتلات الاقتصادية العملاقة ارتباط العالم بصفة البعض بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية في ضوء التطور التكنولوجي السريع لشبكات الاتصال الحديثة، وما ترتب عنها من سرعة تداول المعلومات وإنجاز الصفقات التجارية من سلع وخدمات لأمر الذي أدى إلى استحداث أنظمة حديثة تتماشى والتغيرات الحاصلة في مختلف المجالات لاسيما القطاع الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية الدفع الإلكتروني

لقد استخدمت المصارف أنظمة تسمح لها بتسوية عملياتها المالية بوسائلها الإلكترونية، حيث ساعدتها على التحويل الإلكتروني للأموال سواء كان هذا التحويل بين المصرف وعملائه أو بين مصرف وآخر أو بين عميل وآخر سواء كان داخليا أو خارجيا.

1)مفهوم الدفع الإلكتروني:

نظام الدفع الإلكتروني هو عبارة نظام متعدد الاستعمال بحيث يكون تبادل النقود الإلكترونية في شكل عملات متعددة بشكل آمن ومضمون، أو هو مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع[1].

ولقد جاء النظام النقدي الإلكتروني كمحاولة جديدة من أجل بناء نظام مالي إلكتروني يعكس مصالح السلطات التنظيمية والأنظمة المصرفية.

ويعرف الدفع الإلكتروني أيضا بأنّه مجموعة التسويات لمجموعة من المتعاملين الاقتصاديين، وذلك من أجل تحويل قيم بين طرفين على الأقل بأقل تكلفة ممكنة وبأقل المخاطر في وقت سريع في حدود ما تسمح به التكنولوجيا المتوفرة في وقت معين[2].

1- د.يوسف حسن يوسف،البنوك الإلكترونية، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2012، ص22.

2- د.لعربي محمد، حسين عبد القادر، أنظمة الدفع الإلكتروني وأزمة السيولة في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية ،الجزائر،26-27أفريل2011،ص3.

التعريف الشامل:الدفع الإلكتروني هو منظمة متكاملة من النظم والبرامج الإلكترونية التي تهدف لتسهيل إجراءات عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان الوفاء بالالتزامات بين المتعاملين وتدعم خاصية الدفع الإلكتروني حزمة من الوسائل العديدة وسريعة التطور[1].

2-خصائص الدفع الإلكتروني:

تزيد أهمية الدفع الإلكتروني عن أهمية الدفع التقليدي من خلال الخصائص التي يمتاز بها الدفع الإلكتروني وهي كالآتي:

2-1) يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية: أي أنّه وسيلة مقبولة من جميع الدول أي أنّه يستخدم لتسوية المدفوعات عبر فضاء إلكتروني في كل أنحاء العالم[2].

2-2) يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية: وهي عبارة عن قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل[3]

2-3) يتميز نظام الدفع الإلكتروني بكونه نظام متاح في كل الأوقات والظروف والأماكن متناسبا في ذلك مع الطبيعة العالمية لشبكة الأنترنت وبالتالي يضمن استمرار المبادلات الدولية[3].

2-4) يسهل الاستخدام مقارنة مع وسائل الدفع التقليدية فبإمكان مستخدم الأنترنت من أي مكان وفي أي وقت شراء أي خدمة أو سلعة معروضة على الأنترنت بواسطة نظام الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت دون تكبد عناء التنقل.

2-5)يلزم تواجد نظام معرفي معد لإتمام ذلك: أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة بينهم.

---

1) د.عبد الرزاق بوعزيز، بعيليش حرمة، أهمية تطوير أساليب الدفع الإلكتروني في ترقية ودفع الاقتصاد الافتراضي في الدول النامية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، الجزائر، ص2

2) د. أحمد عبد الحليم العجيمي ،نظم الدفع الإلكترونية و انعكاساتها على سلطات البنك المركزي ،دار الجامع الجديدة ،مصر،2013،ص 167.

3) د. يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره،ص27.

6-2) يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين: الأسلوب الأول يكون من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، فالدفع هنا لا يتم إلاّ بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما، أما الأسلوب الثاني فيتم بواسطة البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إنّ المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية[1].

7-2)يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

حيث أن الأولى خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض في ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم، أما الثانية فهي شبكة عامة يتم التعامل فيها بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة[2].

8-2)الدفع الإلكتروني يتناسب مع التعاملات المالية القليلة القيمة النقدية وهذا ما يساعدها على انتشارها في أوساط مستخدمي الأنترنت ومن بينهم السياح مستخدمي الأنترنت فمعظم تحويلتهم المالية هي ذات قيمة قليلة من حيث التعامل[4].

3-أطراف عملية الدفع الإلكتروني:

تتضمن عملية الدفع الإلكتروني تواجد ثلاث أطراف رئيسية متمثلة في:

1-3)مصدر أداة الدفع الإلكتروني: وهي مجموعة المصارف المنتشرة في جميع أنحاء العالم والتي تمنح الزبون أداة الدفع وتكون مسؤولة عن دفع مديونية الزبون[3].

2-3)الزبون:هو ذلك الشخص الذي يقوم بالشراء الإلكتروني عبر الأنترنت والذي لا بد أن يكون لديه وسيلة للدفع الإلكتروني كبطاقة الائتمان[4].

3-3)البائع:هي تلك المؤسسة المتعاملة مع الزبون والتي تقبل بطاقة الدفع الإلكتروني التي يحملها الزبون، ويجب أن يكون له حساب تجاري خاص به في إحدى المؤسسات المالية. تجارية

---

4) د.أحمد عبد العليم العجمي، مرجع سبق ذكره،ص168.

4-3)المؤسسة المصدرة لحساب الانترنت التجاري: هي مؤسسة يكون للتاجر والزبون حساب تجاري معها والتي تعطيه تفويضا بالخصم من بطاقة الائتمان الخاصة بالزبون بعد التأكد من أن البطاقة سارية المفعول وتقوم بتحويل المبلغ إلى حساب التاجر، وتحصل المؤسسة المالية المصدرة للبطاقة على مستحقاتها عبر شبكة دفع مشتركة.

5-3)منفذ الدفع:وهو ذلك النظام الذي تقوم المؤسسات المالية المتخصصة بتوفيره من أجل الربط بين المركز التجاري والمؤسسة المصدرة لحساب الأنترنت التجاري الخاص بالتاجر والزبون.

6-3)المعالج:هي مؤسسات مالية تقوم بإدارة عمليات بطاقة الائتمان وتتولى معالجة عمليات التحويل، والمعالج يرتبها بالمركز الإلكتروني نيابة عن المؤسسة المانحة للحساب التجاري الخاص بالأنترنت ويتم ذلك عبر منفذ البيع.

المطلب الثاني:مزايا الدفع الإلكتروني

يمتاز نظام الدفع الإلكتروني بعدة مزايا نجزها فيمايلي:

1.بالنسبة لأطراف نظام الدفع الإلكتروني:

- يحقق الدفع الإلكتروني سهولة وسير الاستخدام الدفع الإلكتروني الآمان، فبدل حمل الأوراق النقدية يحمل المستخدم فقد بطاقة إلكترونية ويحوز على نقود إلكترونية في حسابه

-إنّ التعامل بالدفع الإلكتروني يساعد على سرعة إبرام الصفقات وذلك لأنّه يقضي على مشكلة السيولة النقدية[1].

-يوفر الدفع الإلكتروني الكثير من الخصوصية والحرية المستخدمة حيث لا يكون هناك حاجة لأن يقوم الأفراد بتسجيل بياناتهم ونفقاتهم كما يحدث عند استخدام الشيك.كما يساعد على ضبط ميزانية المستهلك، وذلك من خلال تقيده بالمبلغ المخزن على البطاقة الإلكترونية .

-إنّ تعميم نظام الدفع الإلكتروني لدى الهيئات الحكومية المتخصصة في تقديم خدمات للجمهور يساعد على تسهيل عملية دفع ثمن هذه الخدمات مثل فواتير الماء والكهرباء[1].

1- د.أحمد عبد العليم العجمي، نظم الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامع الجديدة، مصر، 2013، ص 167.

-يوفر الدفع الإلكتروني الوقت والمال فهي توفر الوقت من ناحية أنّها تساعد على سرعة وسهولة إبرام الصفقات وهي توفر أيضا المال وذلك باعتبار أنه قليل التكلفة .

-الدفع باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني أكثر أمنا من وسائل الدفع التقليدي، حيث أن هذه الأخيرة تفرض قدرا كبيرا من الثقة بين البائع والمشتري، في حين أن وسائل الدفع الإلكتروني تمكن البائع في نفس الوقت إبرام الصفقة من معرفة حساب حاصل تلك الوسيلة[1].

-توفير الدفع الإلكتروني أقوى ضمان لحقوق البائع، كما يساهم في زيادة المبيعات.

-الدفع الإلكتروني يزيح عبء متابعة ديون الزبائن طالما أنّ العبء يقع على عاتق البنك والشركة المصدرة[2].

-يعمل الدفع الإلكتروني لمستخدمه فصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة.

2.مزايا الدفع الإلكتروني بالنسبة للاقتصاد الوطني:

-تنامي أهمية ودور الوساطة المالية بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية الناتجة عن عولمة الأسواق وتوسع حجم المبادلات التجارية والاستثمارية .

-نمو وتطوير التجارة الإلكترونية بفضل السرعة في المعاملات.

-ارتفاع حجم المبدلات حيث وفر الدفع الإلكتروني للأفراد العديد من مستلزماتهم من سلع وخدمات الأمر الذي يعمل على إنعاش الحركة الاقتصادية وتسيير حياة الأفراد الاجتماعية دون تنقل وتعب.

-توسيع نطاق المبادلات المصرفية والمالية.

-فتح أفق جديدة لاستثمارات مصرفية جديدة.

-الكفاءة:إنّ صفقات النقد الإلكتروني أقل تكلفة من الطرق الأخرى، وهذا ما يشجع على زيادة أنشطة الأعمال[3].

1- مداح عرايبي الحاج، د.بارك نعيمة، أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، الجزائر ،26-27أفريل2011،ص9.

2) بوعافية الرشيد، دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ،العدد2،المركز الجامعي تيبازة سبتمبر 2014،ص116.

المطلب الثالث: عيوب الدفع الإلكتروني.

-رغم أنّ أساليب الدفع الإلكتروني عدة مزايا إلاّ أنّ هذه المزايا لا تعكس خلوها من بعض العيوب وهي كالآتي:

-أهم خطر يواجه نظام الدفع الإلكتروني هو الخطر الناجم عن استعمال مختلف وسائل الدفع الإلكتروني بحيث تزيد هذه الأخيرة من حجم الإقراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية لحاملي هذه الوسائل، مما ينجز عنه عدم سداد الديون المستحقة في الوقت المحدد وعدم الوفاء بالالتزامات المالية[1].

-سيطرة البنوك المركزية على إصدار النقود، والتي يمكن أن تتحول في حالة التوسع في النقد الإلكتروني إلى البنوك الإلكترونية[2].

-**التزوير**:بدون إجراءات وقائية ومضادة فإنّ التزوير الإلكتروني ممكن حدوثه ويعد التزوير هناك إلى عوامل اقتصادية عديدة محتملة وهي مدمرة[1].

1-د.أحمد عبد العليم العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

2-د.مسعداوي يوسف،د-سعيدي جميلة،وسائل الدفع الالكترونية ،الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية ،الجزائر،26-27أفريل 2011،ص6.

المبحث الثاني:تقنيات الدفع الإلكتروني

في ضوء اكتساح استخدام التكنولوجيا وانتشار التجارة الإلكترونية، أصبح من الضروري ابتكار آليات وطرق حديثة للدفع تمثلت وسائل الدفع الإلكتروني وأنظمتها وهي تجمع بين السرعة والفعالية التي تتطلبها هذه البيئة التجارية الحديثة.

فوسائل الدفع الإلكتروني تمثل بلا شك حجر الزاوية لنجاح وتطور المعاملات الإلكترونية.

المطلب الأول:آليات وطرق الدفع الإلكتروني

للدفع الإلكتروني وسائل عديدة وطرق مختلفة نذكرها فيمايلي:

1. هناك آليات الدفع الإلكتروني عدة وسائل للدفع الإلكتروني نذكر منها:

1.1.النقود الإلكترونية:loigital money digital currency

1.1.1-مفهومها:

عرف المفوضية الأوروبية النقود الإلكترونية بأنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها.ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات الورقية والمعدنية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة[1].

2.1.1-خصائصها:

للنقود الرقمية عدة خصائص نذكر منها:

أ-تحتفظ النقود الإلكترونية بقيمتها باعتبارها معلومات رقمية مستقلة عن أي حساب آخر.

1- د.أحمد عبد العليم، العجمي، مرجع سابق ذكره، ص 189،190.

ب-يتم تحويل قيمة النقود الإلكترونية إلى أي شخص عن طريق تحويل المعلومات الرقمية.

ج-إمكانية تحويل هذه النقود عن طريق الشبكات مثل الأنترنت.

د-لا تتطلب في معظم الأحيان وجود طرف ثالث لإظهار أو مراجعة عملية التبادل أو تأكيدها.ه-يمكن استخدام هذه النقود بأصغر وحدات النقود لتسهيل شراء السلع أو طلب الخدمات قليلة القيمة.

و-تستخدم في أي وقت تماشيا مع طبيعة الأنترنت وما تقتنيه طبيعة التجارة الدولية لاختلاف الأوقات بين دول العالم.

ر-سهولة استخدامها مقارنة مع وسائل الدفع الأخرى وهذا ما يشجع على استخدامها.

ح-يتمكن المتعاملون من التعامل بها في أي وقت وفي أي ظرف كان[1]

3.1.1-حيازة النقود الإلكترونية:

هناك طريقتان أكثر شيوعا لحيازة النقد الإلكتروني في الوقت الراهن هما:

أ)التخزين online:وهو يعني أن المستهلك لا يحوز شخصيا نقد إلكتروني وإنما يتعهد بالمدفوعات إلى البنك المنوط به هذه المهمة حيث يتولى البنك كل التحويلات الخاصة بالنقد الإلكتروني ويمسك الحسابات النقدية للمستهلك، ويعمل نظام online بأن يطلب إلى التجار الاتصال ببنك المستهلك لتلقي السداد عن مشتريات المستهلك وكذا التأكد من صلاحية النقود بالنسبة للمستهلك.

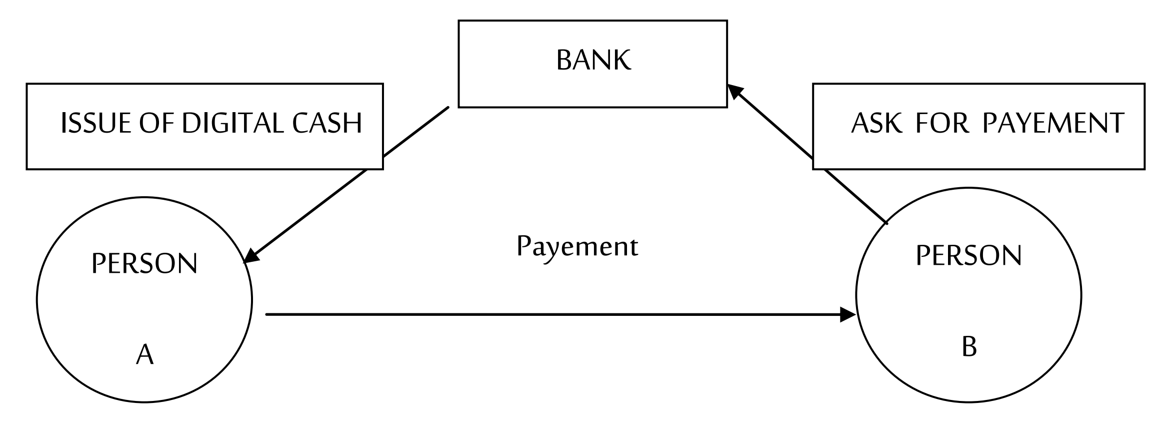
ب)**التخزين offline**:وهنا يحوزها العميل دون طرف ثالث يؤتمن عليه في العملية ويتم تخزين النقود في بطاقات ذكية تكون في حوزة العميل أي المستهلك[2].

ج)مراحل الدفع بالنقد الرقمي: وهناك عدة مراحل يمر بها الدفع النقدي كما هو موضح في الشكل:

1- جلال عابد الشورى،وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص ص 68-70.

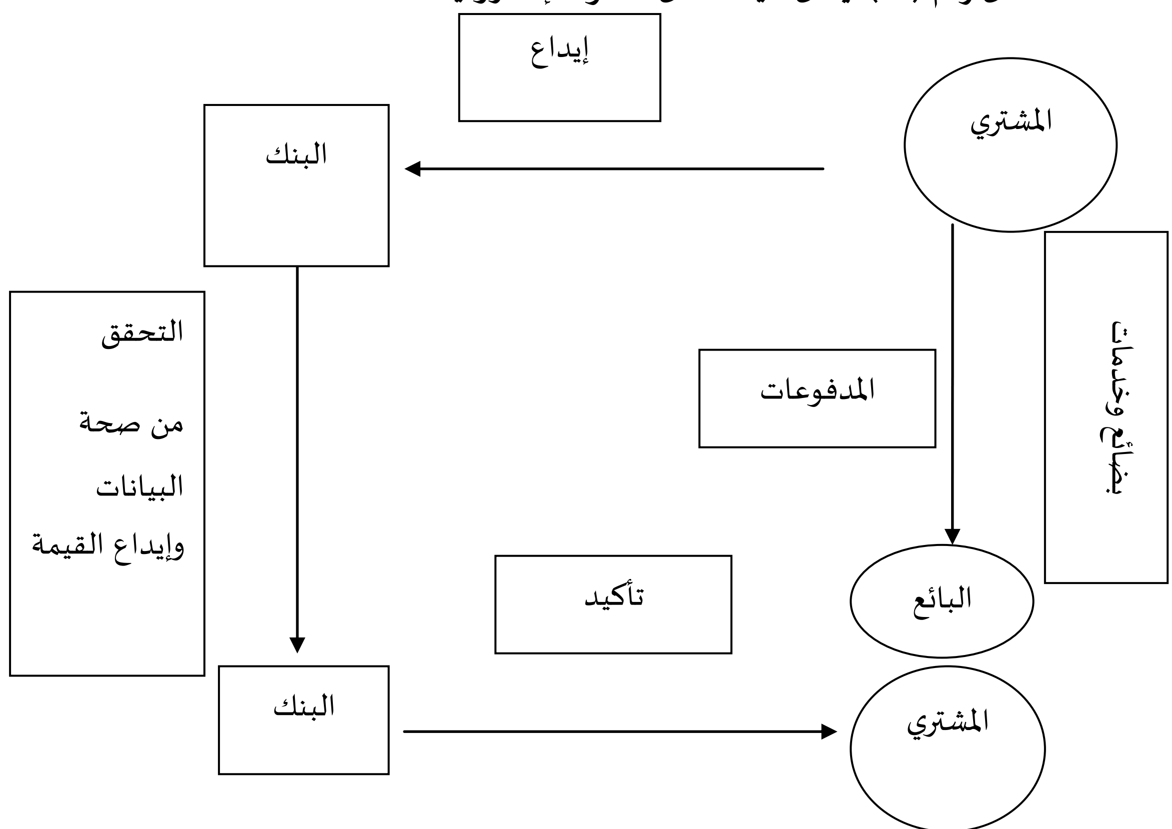
2- طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2007،ص ص 109-110

الشكل رقم(1.I):يوضح لنا مراحل الدفع بالنقد الرقمي



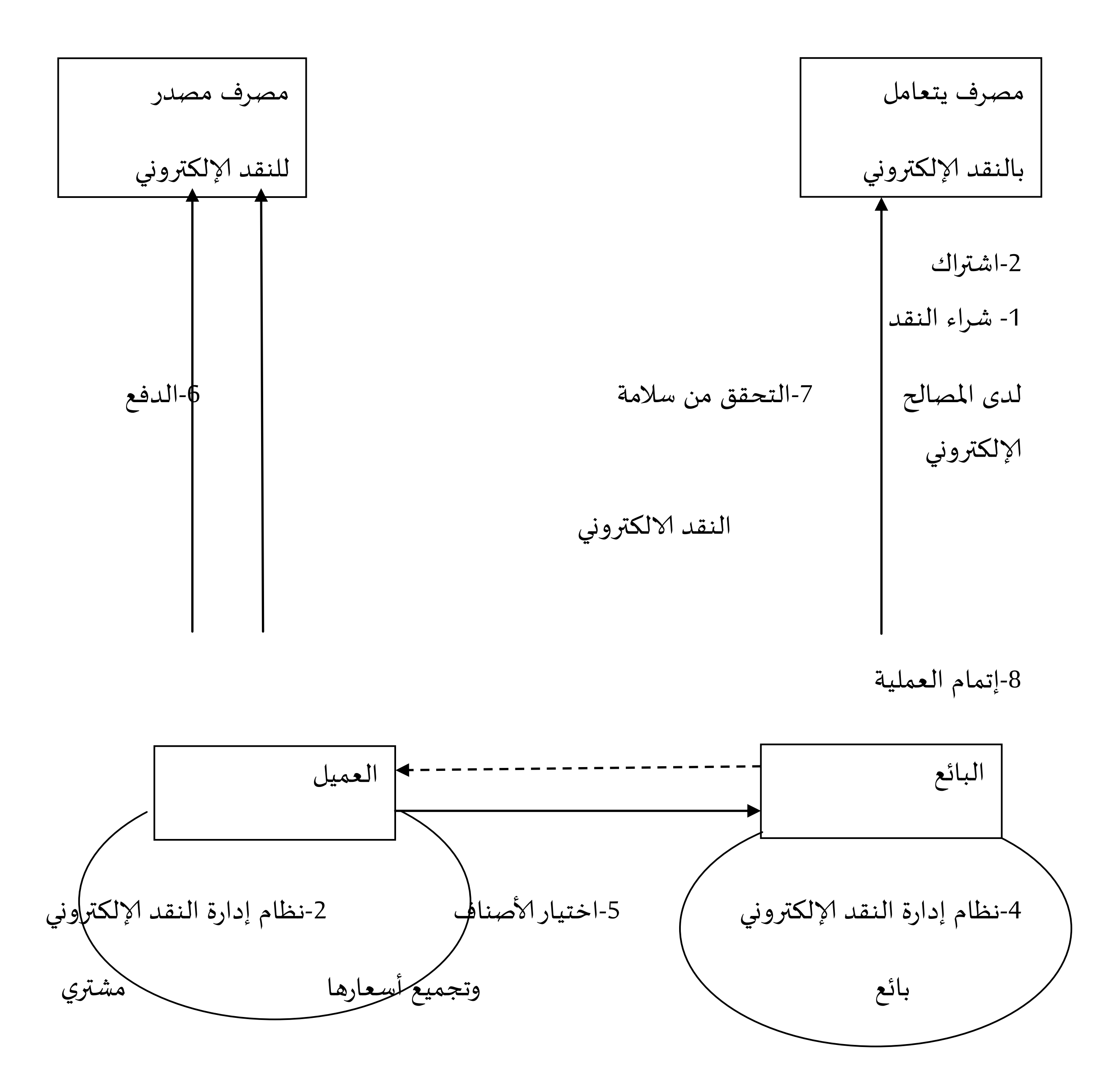
المصدر: جلال عابد الشورى،وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص ص70.

الشكل رقم (2.I): يمثل آليات عمل النقود الإلكترونية



المصدر: .أحمد عبد العليم، العجمي،نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي ،مصر،دار الجامع الجديدة،2013ص102

الشكل رقم(3.I): :كيفية عمل النقد الإلكتروني



المصدر:محمد نور صالح الجداية، جودة خلف، التجارة الإلكترونية، الحامد، الطبعة الثانية، عمان، 2012، ص252

2.1-الشبكات الرقمية:

1.2.1-مفهومها:

الشيك الرقمي أو الإلكتروني هو صورة طبق الأصل للشيك الورقي، حيث يحتوي على نفس الخصائص والصلاحيات ويترتب عليه ما يترتب على الشيك الورقي ولكن يتم استعمال به إلكترونيا وبشكل كامل، كما أن استخدام الشيك الإلكتروني يتطلب وجود برمجية طرف ثالث لتنفيذ عملية دفع الشيك الإلكتروني[1]

2.2.1-فوائد الشيك الرقمي:

أ)خفض تكاليف المصروفات الإدارية من خلال زيادة السرعة وتقليل كلفة المواد الورقية والطباعة.

ب)تسريع عملية الدفع والمحاسبة التي يقوم بها الزبون .

ج)زيادة كفاءة إنجاز عمليات الحسابات والودائع للتجار والمؤسسات المالية.

د)تزويد الزبون بمعلومات وتفصيلات أكثر في كشف الحساب.

ه)الصرف الفوي للشيك والتخلص من الزمن الذي يستغرقه الشيك المرتجع وإعادة المطالبة وتقليص عدد الشبكات المرتجعة[1].

3.2.1- مراحل عملية الدفع الإلكتروني باستخدام الشبكات الإلكترونية

تمر عملية الدفع الإلكتروني باستخدام الشبكات الرقمية بخمس مراحل وهي:

يقوم المشتري بفتح حساب في إحدى البنوك المرخصة ليحصل على نماذج شبكات إلكترونية.

1،-د.محمد نور صالح الجداية،د.سناء جودت خلف، تجارة إلكترونية، الحامد، الطبعة الثانية، عمان، 2012، ص ص 251-252

يقوم المشتري بعملية الشراء وطلب السلعة، ويكتب شيكا إلكترونيا وموقعا إلكترونيا إلى التاجر.

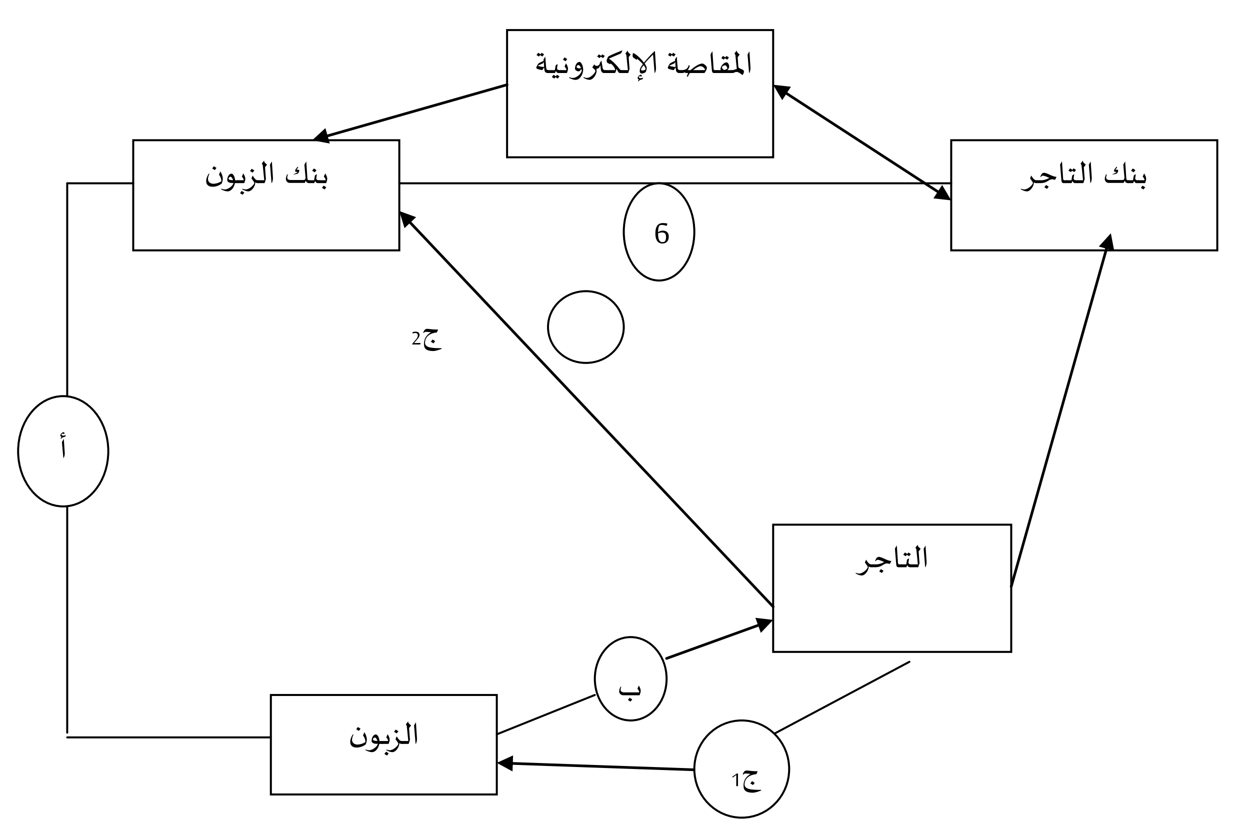
ج)يقوم التاجر بالتحقق من هوية المشتري وهوية البنك .

د)يرسل التاجر الشيك إلى البنك الخاص به لإيداعه في حساب.

ه-يتم تسوية الشبكات من خلال المقاصة بين بنك البائع وبنك المشتري.

والشكل الآتي يوضح لنا هذه المراحل:

الشكل رقم(4.I): مراحل المقاصة الإلكترونية



1) **المصدر: - د.علاء الحمامي، د.غصون السعدون**، تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الإعمال الإلكترونية المتطورة،عمان،دار وائل للنشر ،2016،ص359-360 .

3.1-البطاقات البنكية :

من بين وسائل الدفع الأكثر شيوعا هي البطاقات البنكية:

أ)مفهومها:هي بطاقات بلاستيكية وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته من السلع والخدمات دون الحاجة إلى حمل مالبغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف.

ب)أنواعها:

1.بطاقات الدفع:هي بطاقات تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناءا على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المحسوبات المتوقعة له.

2.البطاقات الائتمانية:هي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تتجاوزها العميل نهاية كل شهر.

3.بطاقات الصرف الشهري:تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر[1].

ج-الجهات المصدرة للبطاقات البنكية: تصدر البطاقات البنكية من قبل مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية التجارية نذكر منها:

1.فيزاvisa internationale:تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الإئتمانية، يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1955 عندما أصدر بنك أمريكا البطاقات الزرقاء والبيضاء والذهبية.

2.ماستركارد Master carde internationale:

هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، بطاقتها مقبولة لدى أكثر من 9.4 مليون محل تجاري، استخدمت لتسوية معاملات بلغت أكثر من 200 مليون دولار.

3.أمريكان إكسبرسAmerican Express:

1- د.علاء الحمامي، د.غصون السعدون، تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الإعمال الإلكترونية المتطورة،عمان،دار وائل للنشر ،2016،ص359-360
.

هي من المؤسسات المالية الكبرى التي أصدرت بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف، وأهم البطاقات الصادرة عنها هي: إكسبرس الخضراء والتي تمنح للعملاء ذوي الملائة المالية العالية.

إكسبرس الذهبية:تمتاز بتسهيلات غير محددة السقف الائتماني، وتوضح للعملاء ذوي الملائة العالية.

إكسبرس الماسية:تصدر لحاملها بعد التأكد من الملائة المالية، وليس بالضرورة أن يفتح حاملها حساب لديها[1].

د-طرق الدفع بالبطاقات البنكية[1]:

1.يتم إرسال إيصال بالمبلغ من البنك الإلكتروني إلى العميل فورا ويذكر في هذا الإيصال قيمة المشتريات وقيمة الشحن.

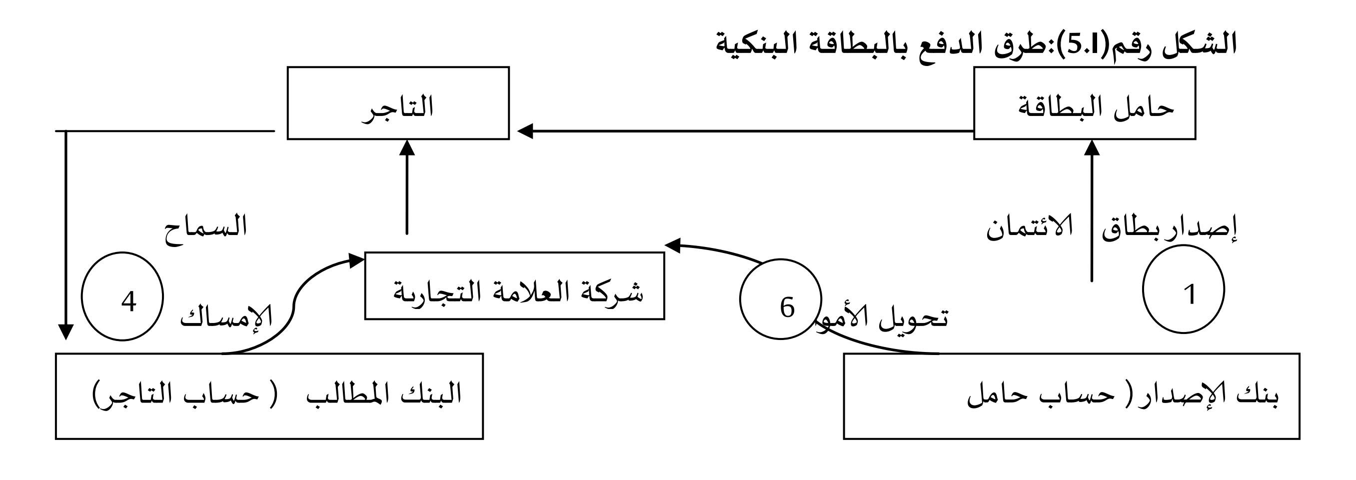
2.يتلقى التاجر صورة من نفس الإيصال وفي نفس الوقت .

3.يقوم التاجر بشحن البضاعة.

4.يرسل التاجر تفاصيل الشحن للعميل.

هذا ويظهر لنا الشكل التالي ملخصا لتلك الخطوات:

الشكل رقم(5.I):طرق الدفع بالبطاقة البنكية



1 -د.محمد الصرفي،التجارة الإلكترونية، مؤسسة حورس الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2005، ص ص 213-214

المصدر:د.محمد الصرفي، التجارة الإلكترونية، مؤسسة حورس الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2005، ص ص 213-214

4.1-**البطاقات** الذكية:

أ) مفهومها:

هي عبارة عن بطاقات بلاستيكية تتضمن دائرة إلكترونية متكاملة، عندما تستخدم البطاقة الذكية كوسيلة للدفع، فإنّه يمكن استخدامها كبطاقة إعادة الدفع ذات قيمة نقدية ثابتة، أو بطاقة ذات قيمة معادة يعني (محفظة إلكترونية) والتي يمكن للناس أن يعيدون تحميلها بقيمة نقدية من وقت لآخر. يمكن تحويل القيمة النقدية من الحساب النقدي إلى البطاقة الذكية من خلال أجهزة الصراف الآلي(ATM)[1] ومن بين أشهر هذه البطاقات بطاقة موندكس.

ب)كيفية استخدام البطاقات الذكية:

1.يمرر المستخدم البطاقات الذكية في جهاز قراءة البطاقات الذكية للتحقق من هويته[2].

2.يشتري المستخدم من أحد مواقع التجارة الإلكترونية.

3.يتم التحقق من هوية المستخدم لحظة إجراء كل عملية شراء

4.يتم تصفية الحسابات بين شركات النقود الإلكترونية والمقاصة الإلكترونية بناء على توقيتات معروفة بينها.

5.1-التحويل المالي الإلكتروني:

يقصد بنظم التحويلات المالية الإلكترونية مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف إلكترونية أو مصارف أنترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية، ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول.

1-علاء الحمامي، غصون السعدون، مرجع سبق ذكره، ص364

2-عبد الحميد بسيوني، التجارة الإلكترونية، دار الكتب العلمية، القاهرة،2003،ص193.

وبفضل تعزيز أنظمة الأمن أصبحت التحويلات المالية الإلكترونية تخطي أكثر فأكثر بالمصداقية والأمان لدى المتعاملين.هذا فضلا عما يتيحه هذا النظام من اختصار الزمن وتوفير الجهد والتكلفة وسير في التعامل.فمن خصائص هذا التحويل قابليته للتجزئة(DIVISIBILITE)، إذ يمكن توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد، وهو ما لا يستوفي في الشيك[1].

2-أشكال نظام الدفع الإلكتروني:

من الأنظمة المتفوق عليها عالميا والشائعة في وقتنا الحالي هي:

2.1-**نظام RTGS**:وهو يعني التسوية الفورية الإجمالية أو الخطية، ويعتمد هذا النظام على توفير السيولة أثناء اليوم بواسطة البنوك المركزية، حيث يتطلب ذلك وجود أرصدة احتياطية سارية خلال اليوم، وكذلك الإقراض أثناء اليوم من البنك المركزي مقابل تقديم أصول جيدة كضمانات، كما أن البنوك المركزية بتطبيق هذا النظام تتجنب المخاطر، فمعه تنخفض أو تنعدم مخاطر التصفية والأسس القانونية تكون أكثر بساطة ولا توجد مخاطر للتسوية بين البنوك حيث تسلم المدفوعات بعد التسوية مباشرة[2] .

2.2-نظامONS:وهو يعني صافي التسوية المؤجلة، ومن مخاطر تطبيق هذا النظام عدم صلاحية أسلوب التصفية في مقابل الالتزامات المتحصلة من إجمالي المبالغ، كما أن هناك احتمال كبير في حدوث عجز ومحاولة معالجة هذا العجز قد تؤدي إلى فشل كما أن العجز المحتمل يكون ضخما في غياب الرقابة على المخاطر، حيث أن فترات التسوية الطويلة قد تسبب في توجيه المدفوعات إلى مكان آخر بالخطأ [2].

3.2-نظامMATCH/BATCH: وهو ما يعبر عنه بنظام الرزم، العمليات التوفيقية خلال اليوم عبر حسابات ممولة مسبقا فوريا وبتسوية نهائية بأقل احتياج للسيولة.

4.2-نظامEAF:يعني تسوية إجمالية بأسلوب الرزم أو العمليات التوفيقية بشكل تناوبي ثنائي الرزم أو متعدد الرزم من خلال حسابات فرعية.

المطلب الثاني:العوامل المساعدة على انتشار وسائل الدفع الإلكتروني.

لقد ساعد على تطور وسائل الدفع الإلكتروني وانتشارها مجموعة من العوامل أهمها:

1- د.مداح عرايبي الحاج ، بارك نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص22

2-أحمد عبد العليم العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

1.تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:بالرغم من الامتيازات التي تتميز بها وسائل الدفع التقليدية من حيث تسهيل المعاملات إلاّ أن هذه الأخيرة تتضمن العديد من النقائص والتي نذكر من بينها(انعدام الملائمة، انعدام الأمان، ارتفاع تكلفة المدفوعات)

2.تطورات تكنولوجيا المعلومات:نتيجة للتطورات في تكنولوجيا المعلومات وارتباطها بالمجالات والأنشطة الاقتصادية على تنوعها واستخدام البنوك لهذه التكنولوجيا زاد من انتشار وسائل الدفع الإلكتروني.

3.ظهور شبكة الأنترنت:فهي تسمح بتمرير المعلومات بطريقة سهلة واقتصادية من وإلى أي مكان بالعالم الأمر الذي أدى بالبنوك إلى استخدامها في تقنيات الدفع مما زاد من انتشار وسائل الدفع الإلكتروني.

4.ظهور بنوك إلكترونية وخدمات مصرفية جديدة: فالبنوك دائما تعمل على إيجاد آليات جديدة أكثر من مرونة لتقديم خدماتها في وقت قياسي وبأقل تكلفة وأقل جهد، وهنا بأي استخدام وسائل الدفع الحديثة.

5-ظهور منظمات ومؤسسات عالمية في مجال المدفوعات:

من بين العوامل المساعدة على انتشار وسائل الدفع الإلكتروني، ظهور مؤسسات عالمية رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم، والتي من بينها نذكر:

فيزا العالمية، ماستركارد العالمية، أمريكان إكسبرس[1].

المطلب الثالث:أثر وسائل الدفع الإلكتروني على استقرار النظام النقدي:

توجد العديد من الآراء بشأن انعكاسات وسائل الدفع الإلكتروني على النظام النقدي:

1.حدوث تغير جوهري في وظائف البنوك المركزية :بحيث يرى بعض المفكرين أن حلول وسائل الدفع الإلكتروني محل النقود الورقية والمعدنية سيزيد من فاعلية السياسة النقدية من خلال انخفاض الطلب على العملة الورقية والمعدنية.

2.انتشار وسائل الدفع الإلكتروني:قد يقلص دور المصارف المركزية في إصدارات النقود، وذلك من خلال إمكانية حلول وسائل الدفع الإلكتروني محل العملات الورقية والمعدنية[1].

1- أحمد عبد العليم العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 55،.56

3.تنويع وسائل الدفع وتقديم منتجات جديدة.

4.تنويع طرق الدفع وتبسيطها وتوفير الأمان في العمليات.

5.ترقية نشاط الصيغة الإلكترونية من خلال تعزيز نشاط المواقع المتخصصة[2].

6.تحقيق مكاسب متعددة للمصارف من خلال تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في كل العمليات.

1- أحمد عبد العليم العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 273.

2-باير الحبيب، د.بن كاملة محمد، مرجع سبق ذكره،ص7

خاتمة الفصل:

فتح نظام الدفع الإلكتروني بمختلف وسائله آفاقا واسعة لكل الأنظمة المالية والمتعاملين سواء كانوا متدخلين مباشرين أو وسطاء وكان هدفه مواكبة التطورات العصرية ودفعه عجلة التنمية الاقتصادية، فإن كان له مزايا فإنه واجه عدة عراقيل في بعض الدول أثرت في انتشاره لدافع واحد وهو عامل الثقة.لكن وسائله في تطور مستمر محاول تعميم واكتساح كل ميادين استخدامه وإن تعددت أشكاله ووسائله فهو يمتاز بالحداثة والبعد عن التعقيد محدثا آثارا في النظام المصرفي والمالي العالمي نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في مختلف اقتصاديات العالم من خلال مساهمته في رفع حجم المبادلات التجارية، وفتح أفق جيدة للاستثمارات المصرفية.

كما يعتبر من العوامل المساعدة على انتشار وتطوير التجارة الإلكترونية.

أصبح الإنسان اليوم يقوم بممارسة العديد من الأنشطة التي ترتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تتسم بالسرعة ووفرة المعلومات ومن بين ما أفرزه هذا التطور هو ظهور مصطلحات جديدة، تعدت الحدود المادية والجغرافية وألغت جميع القيود التي تحد من حرية الإنسان في ممارساته لمعاملات ومن بين هذه المصطلحات الجديدة هو مصطلح التجارة الإلكترونية الذي أصبح يتداول في الكثير من الأحيان من قبل الأفراد والمؤسسات.

ومع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية أصبح الاحتياج كبير لنوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تتجاوز الخدمات الاعتيادية في الكفاءة ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد، وكنتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال جاءت البنوك الإلكترونية التي ساهمت وبشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت والمكان، فالبنوك الإلكترونية بمعناه الواسع ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب بل موقعا ماليا تجاريا، وإداريا واستشاريا شاملا، له وجود مستقل على الخط يتم التعاقد للقيام بخدمات، أو تسوية المعاملات أو إتمام الصفقات على مواقع إلكترونية وهو ما يمثل أهم تحدي في ميدان البنوك الإلكترونية، وتظهر المنافسة قوية بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية، وبين المؤسسات الكبيرة والصغيرة، وفق لذلك سيقوم العملاء باختيار ما يناسبهم من خدمات.

وبهذا قسمنا فصلنا هذا إلى مبحثين:

المبحث الأول: التجارة الإلكترونية

المبحث الثاني: البنوك الإلكترونية

المبحث الأول:التجارة الإلكترونية

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال أشكالها العصرية المتطورة والمتسارعة، والمتعددة في جعل كل من يرغب الدخول في النظام العالمي الجديد القائم على العولمة وتحرير تجارة السلع والخدمات أن يبحث وينشأ مقومات وآليات تساعده في خوض هذا السباق.

فلا شك أن ظهور الأنترنت وامتداد استعمالاتها في نقل المعلومات وتخزينها وتبادل السلع والخدمات القابلة للنقل إلكترونيا، ساهم في تشكيل ركيزة أساسية في التجارة الدولية والمحلية خاصة في الدول المتقدمة، باعتبارها الوسيلة الهامة في إنجاز اتفاقيات الأعمال والإعلان والتسويق والتبادل التجاري، مما أدى إلى انتشار مفهوم التجارة الإلكترونية التي تعاظم دورها نظرا لتأثيرها الفعال على الأسواق وأداء المؤسسات وقدرتها التنافسية.

المطلب الأول:ماهية التجارة الإلكترونية

1.مفاهيم التجارة الإلكترونية:التجارة الإلكترونية مفهوم جديد يعني بيع وشراء وتبادل المنتجات والخدمات والمعلومات عبر شبكات الكمبيوتر ومنها شبكة الإنترنت وهناك عدة وجهات نظر لتعريف مصطلح التجارة الإلكترونية.

أ)في عالم الاتصالات تعرف التجارة الإلكترونية بأنها وسيلة من أجل توصيل المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر شبكات الكمبيوتر أو عبر أي وسيلة تقنية[1]

ب)في الأعمال التجارية:هي تطبيق التقنية من أجل جعل المعاملات التجارية تجري بصورة تلقائية وسريعة .

ج)في الخدمات التجارية الإلكترونية أداة من أجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين والمديرين في خفض تكلفة الخدمة ورفع كفاءتها والعمل على تسريع توصيل الخدمة.

د)**في الأنترنت:** هي التجارة التي تفتح المجال من أجل بيع وشراء المنتجات والخدمات والمعلومات عبر شبكة الأنترنت[1].

1 عبد الحميد بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص ص55،54

التجارة الإلكترونية هي الخطوات التي تتم بها عمليات البيع والشراء والمبادلة للسلع والخدمات والمعلومات عبر شبكات الحاسوب[2].

تعريف المنظمة العالمية للتجارة:هي مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية[2].

التجارة الإلكترونية بوجه عام هي إنجاز الأعمال من خلال صيغة إلكترونية، وتشمل جميع أنشطة الأعمال الخاصة بالسلع والخدمات المتبادلة عبر الأنترنت بين شركات أو بين شركات وعملاء وتتضمن التجارة الإلكترونية: التسويق، والشراء الإلكتروني[3].

2.خصائص التجارة الإلكترونية:

أ) عدم وجود أي وثائق ورقية متبادلة ، فالمعاملات تتم إلكترونيا دون استخدام أوراق.

ب)التعامل مع أكثر من مصدر في نفس الوقت والتفاعل معه.

ج)لا توجد علاقات مباشرة بين أطراف العملية التجارية.

د)الوضع القانوني للتجارة الإلكترونية وأثره على نموها.

ه)تنفيذ كل عناصر العملية التجارية غير المادية وتسليمها إلى الشبكة.

و)التبادل الإلكتروني للبيانات والوثائق يؤدي إلى إمكانية التأثير على حسابات الشركات[4]

ز)**الكلفة القليلة والكفاءة العالية:**إنّ استخدام أنظمة الحواسب المتوفرة في مؤسسات الأعمال لإنساب المعلومات والبيانات بين الطرفين دون أن يكون هناك أي تدخل مباشر للفنون البشرية يساعد على إتمام العملية التجارية بأقل التكاليف وبكفاءة عالية.

1- محمد صالح الجداية، سناء جودت خلف، مرجع سبق ذكره، ص24

[2]- د.علاء الحمامي، د.غصون السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 233.

[3]- د.سراج الدين محمد، التجارة الإلكترونية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008، ص35

[4]- المرجع السابق، ص ص 23-24

ر)يتم التفاعل بين الطرفين المتعاملين بالتجارة الإلكترونية بواسطة شبكة الاتصالات، والذي يميز هذا الأسلوب هو وجود درجة عالية من التفاعلية من غير أن يكون الطرفان في نفس الوقت متواجدين على الشبكة.

المطلب الثاني:أشكال وأنواع التجارة الإلكترونية.

هناك أنواع متعددة للتجارة الإلكترونية حيث توجد إمكانية ظهور أنواع أخرى مستقبلا، وسندرج فيما يلي بعض أنواع التجارة الإلكترونية:

1)المعاملات بين الشركات المنتجة والعملاء:

Transactions between manufactures and constomers

ويطلق عليها أيضا اسم التسويق الإلكتروني أو تجارة التجزئة الإلكترونية لأنّ الصفقة تتم مع المستهلك مباشرة، حيث تقوم المؤسسات بعرض منتجاتها على متاجر إلكترونية افتراضية على شبكة الانترنت وتعرض وتروج لبضائعها وتعقد الصفقات مع المستهلكين الراغبين وتمثل النسبة الأقل في التجارة الإلكترونية، ولكنها في نمو سريع ويرمز لها ب(B_2C).

2)المعاملات التجارية بين الشركات مع بعضها البعض:

Commercial transactions between companies with each other

وفيها تيم تبادل المعلومات فيما بينها سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بأطر التكامل بينها أو بتوافر مدخلات إنتاج تستخدمها أو التنسيق في مجال الأسعار كما في الصفقات التي تتم بين منشآت الأعمال وذلك باستخدام شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهي النوع السائد في معظم عمليات التجارة الإلكترونية ويمثل النسبة الأكبر، ويرمز له بالرمز (B_2B)[1].

3)المعاملات بين المواطنين والأجهزة الحكومية:

Transactions between citizens and govornnent Agencies

[1]- المرجع السابق، ص ص 241-242

ظهر هذا النمط أخيرا وبدأ في الانتشار الواسع وتضمن العديد من الأنشطة كسداد الضرائب المستحقة على رخص السيارات والتيلفون وإشراكات النوادي بل والحجز على الطائرات والسكك الحديدية.

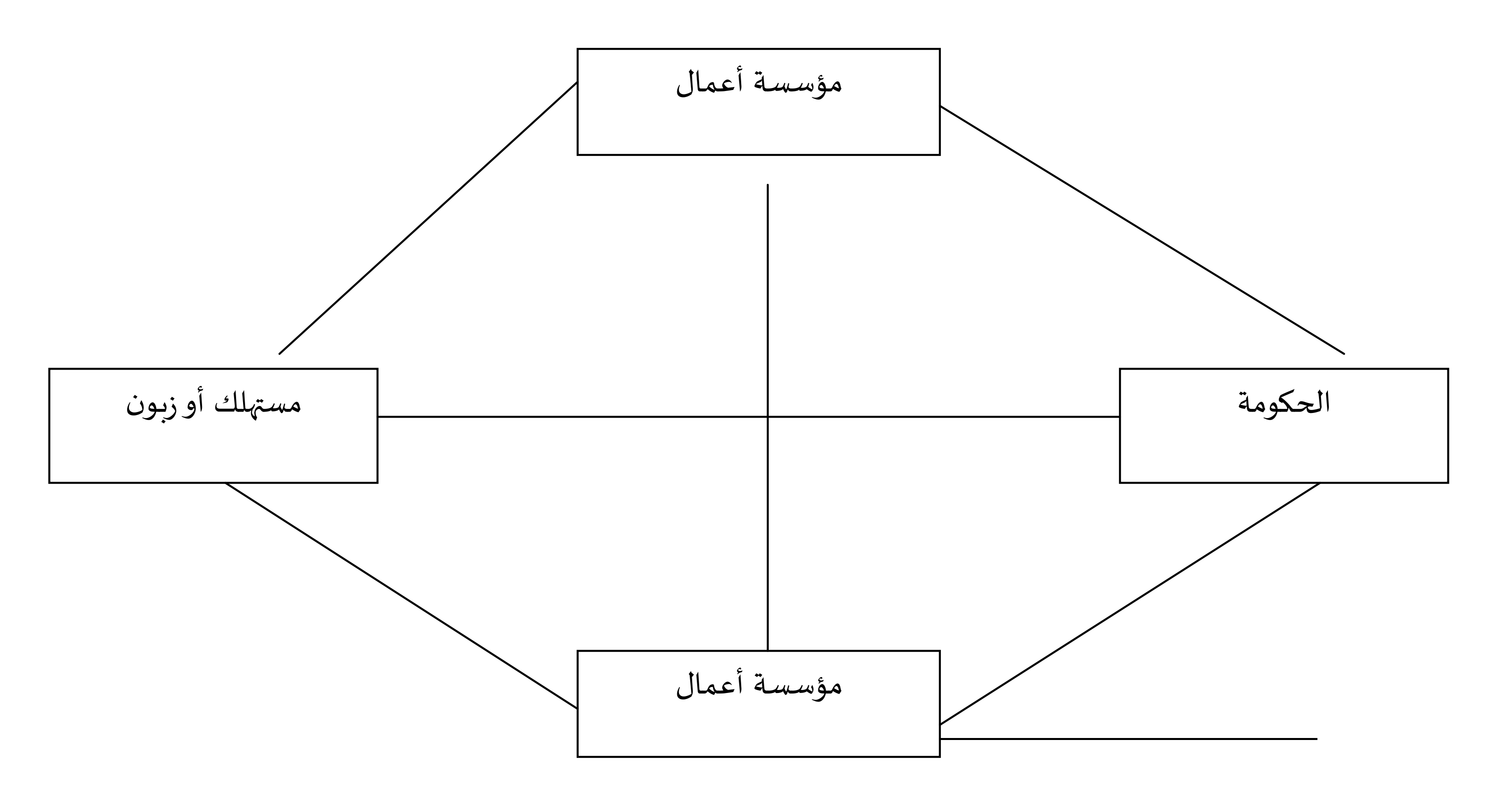
ومن المتوقع أن يزداد هذا النوع في معظم المعاملات نظرا لأنه يوفر الوقت والجهد ولا يكلف كثيرا وقد ينطوي تحت هذا النوع أيضا المعاملات التي تتم بين المؤسسات الحكومية والخاصة مع الأجهزة الحكومية فيما يتعلق بأجور العاملين...[1]

4)التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال والإدارة الحكومية:

Business to Administration

تغطي جميع التحويلات مثل دفع الضرائب والتعاملات بين الشركات وهيئات الإدارة المحلية الحكومية، تقوم الحكومة بعرض الإجراءات واللوائح والرسوم ونماذج المعاملات على الأنترنت بحيث تستطيع الشركات الاطلاع عليها بطريقة إلكترونية وتقوم بإجراء المعاملة إلكترونيا دون الحاجة للتعامل مع المكاتب الحكومية[2].

الشكل رقم (1.II):أشكال التجارة الإلكترونية



[1] - د.طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص10-11

1-عبد الحميد بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص 61،62

المصدر: عبد الحميد بسيوني،التجارة الالكترونية القاهرة،دار الكتب العلمية 2003،ص61.

المطلب الثالث: فوائد وآثار التجارة الإلكترونية

1)فوائد التجارة الإلكترونية:

للتجارة الإلكترونية مزايا عديدة تعود على المجتمع والمؤسسات وكذا المستهلكين نذكر كالآتي:

1-1)الفوائد التي يجنيها الزبائن من التجارة الإلكترونية:

أ)توفير الوقت والجهد:فالأسواق الإلكترونية تفتح في أي وقت وبشكل لادائم ولا يحتاج الزبائن للسفر أو الانتظار في طابور لشراء منتوج معين، فشراء منتج ما لا يتطلب سوى النقر على المنتج وإدخال بعض المعلومات[1].

ب)حرية الاختيار:فالتجارة الإلكترونية توفر فرص رائعة لزيادة مختلف أنواع المحلات على الأنترنت وكذلك تزود الزبائن بالمعلومات الكاملة عن المنتجات[2].

ج)التجارة الإلكترونية تشجع المنافسة وذلك يعني خفض الأسعار[3].

د)التجارة الإلكترونية توفر سلع بأسعار معقولة وذلك لأن التسوق عبر الأنترنت يوفر الكثير من التكاليف، مما يصب في مصلحة الزبون.

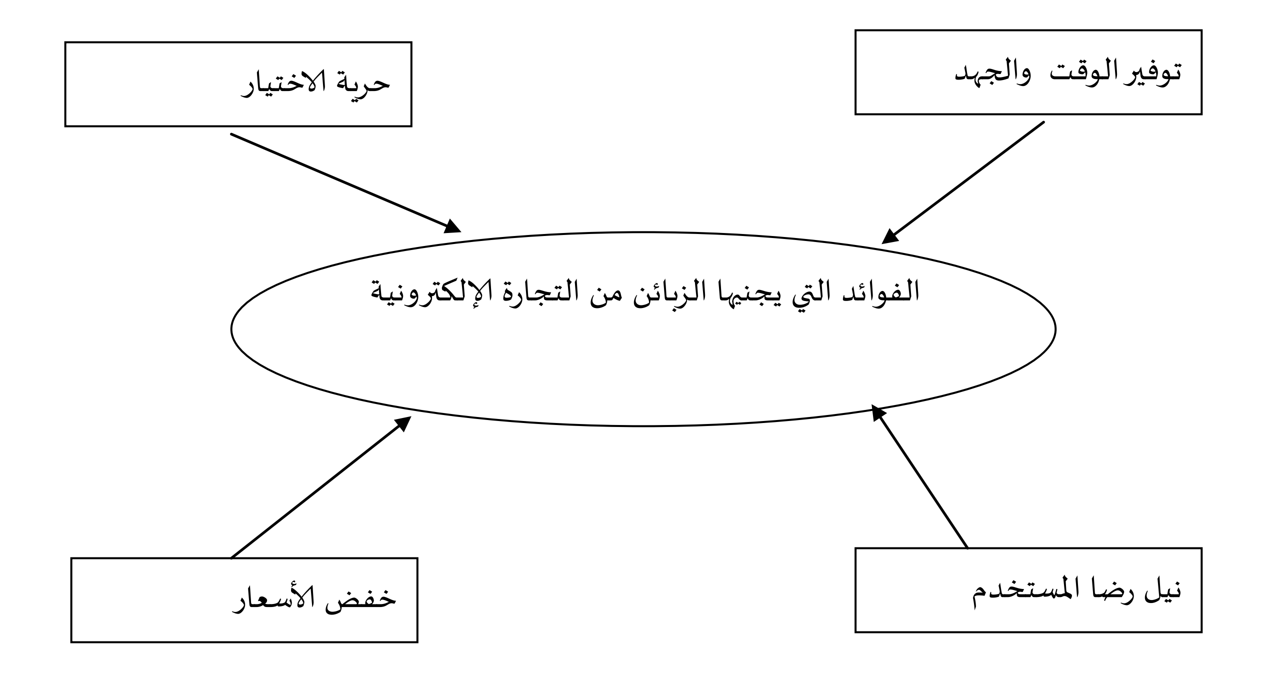
التجارة الإلكترونية تسمح بتبادل الخبرات والآراء بخصوص المنتجات والخدمات.

1- د.علاء الحمامي، د.غصون السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 245

2- - د.محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 363

3- د.عبد الحميد بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الشكل رقم (2.II): فوائد الزبائن من التجارة الإلكترونية



المصدر: من إعداد الطالب : بالإعتماد على - د.علاء الحمامي، د.غصون السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 245

2-1)الفوائد التي تجنيها المؤسسات من التجارة الإلكترونية:

هناك فوائد تجنيها المؤسسات من التجارة الإلكترونية، نذكرها كالآتي:

أ)إنّ اعتماد المؤسسات على الأنترنت في التسويق يتيح لها عرض منتجاتها وخدماتها في مختلف بقاع العالم دون انقطاع طيلة ساعات اليوم وطيلة أيام السنة مما يوفر لهذه المؤسسات فرصة أكبر لجني الأرباح إضافة إلى وصولها إلى المزيد من الزبائن[1].

ب)تخفيض مصاريف المؤسسات:تعد عملية إعداد وصيانة مواقع التجارة الإلكترونية على الويب أكثر اقتصادية من بناء أسواق التجزئة أو صيانة المكاتب، ولا تحتاج المؤسسات إلى الإنفاق الكبير على الأمور الترويجية أو تركيب أجهزة باهضة الثمن كما لا تستخدم المؤسسة عدد كبير من الموظفين للقيام بعمليات الجرد والأعمال الإدارية[2].

ج)تواصل فعال مع الشركاء والعملاء:تطوي التجارة الإلكترونية المسافات وتعبر الحدود، مما يوفر طريقة فعالة لتبادل المعلومات مع الشركاء، وتوفر التجارة الإلكترونية فرصة جيدة للمؤسسات للاستفادة من البضائع والخدمات المقدمة من المؤسسات الأخرى.

د)التجارة الإلكترونية تسمح بتصنيع المنتجات أو الخدمات وفقا لمتطلبات الزبائن، وهذا ما يعطي المؤسسة الأفضلية على منافسيها.

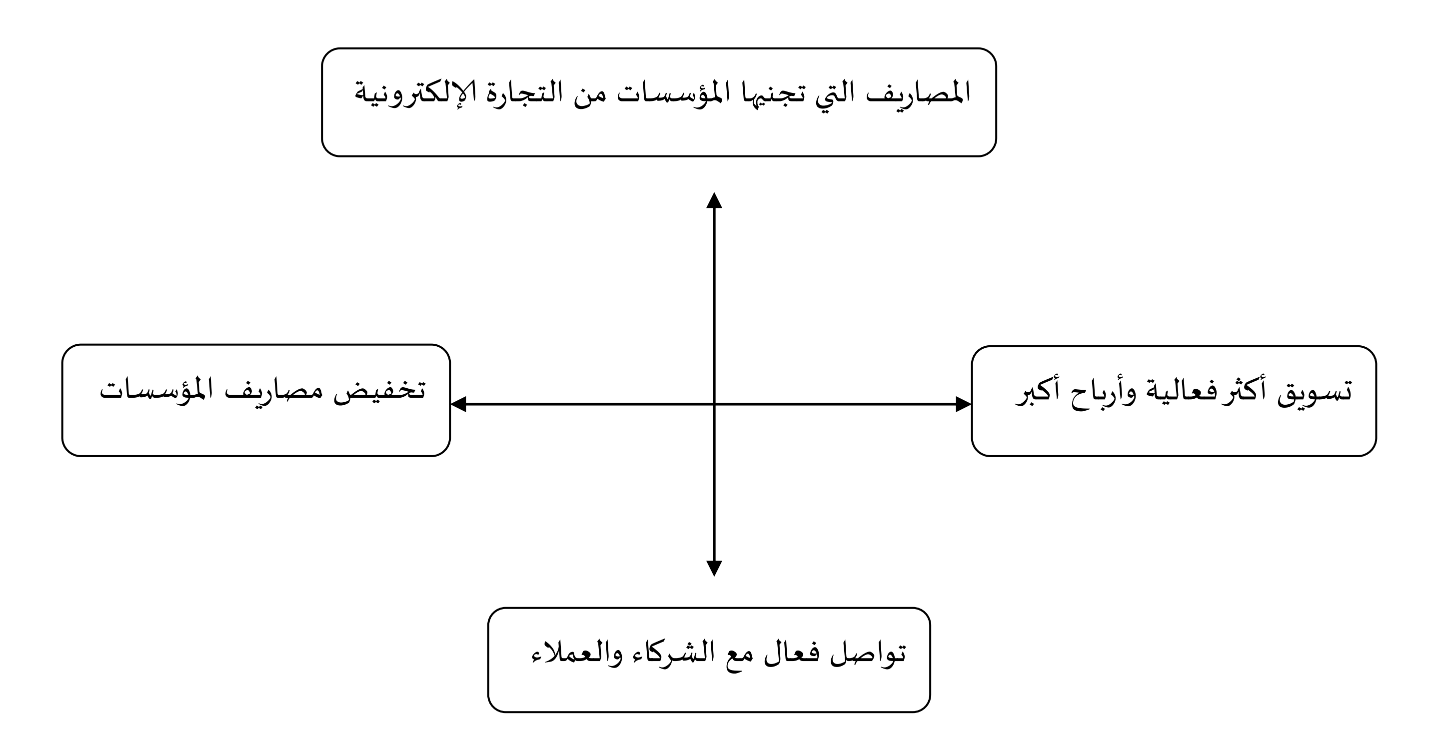
هـ)التجارة الإلكترونية تخفض الفترة الزمنية ما بين دفع الأموال والحصول على المنتجات والخدمات.

---

[1] - د.علاء الحمامي، د.غصون السعدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 246-247

[2] - د.محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 363

الشكل رقم (3.II):فوائد التجارة الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: - د.محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 363

3-1)فوائد التجارة الإلكترونية بالنسبة للمجتمع:

أ)رفع مستوى المجتمع عن طريق تلبية مختلف حاجاته:

يستطيع المستهلك الوصول لمنتجات وخدمات مميزة وبأقل الأسعار،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة رغبات المستهلكين وطلباتهم وتوفير منتجات وخدمات كان من الصعب توفيرها في السابق[1].

ب)توفير الخدمات العامة:التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وفرت للمواطن الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي عبر الأنترنت وقللت كلفة الحصول على هذه الخدمات، خاصة الخدمات الإلكترونية منها[2].

ج)التجارة الإلكترونية أداة لزيادة الاستثمار بتوفيرها المعلومات للمستثمرين ورجال الأعمال وعرض إجراءات وخطوات ونماذج الخدمات الحكومية وأداء الخدمات إلكترونيا[2].

د)التجارة الإلكترونية تخلق فرص العمل الحر والعمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تتصل بأسواق عالمية بأقل تكلفة استثمارية.

ه)تسمح للفرد بالعمل في منزله وتقلل وقت التسوق مما يعني ازدحام مرور أقل وخفض نسبة تلوث الهواء.

و)تسمح لسكان دول العالم الثالث بامتلاك منتجات وبضائع غير متوفرة في بلادهم.

ز)التجارة الإلكترونية أداة لزيادة القدرة التنافسية وزيادة الصادرات بسهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك، وإمكانية تسويق السلع والخدمات عالميا، وسرعة عقد وإنهاء الصفقات وتحليل الأسواق والاستجابة لتغير احتياجات ومتطلبات المستهلكين.

---

[1]-د.محمد نور صالح الجداية، د.سناء جودت خلف، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2]- د.عبد الحميد بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79

ر)قدرة الأشخاص على العمل والحصول على الدورات التدريبية والدراسة في المنزل أو المكتب دون الحاجة إلى السفر أو استخدام وسائل النقل المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل كلفة النقل العام والخاص.

2)آثار التجارة الإلكترونية:إنّ نمو وتطور التجارة الإلكترونية سيؤدي إلى عدة تغيرات أهمها:

1-1)اختفاء إدارات التسويق بالمعنى التقليدي بحيث يحل محلها مجموعة من برامج الكمبيوتر.

2-1)تداخل الأدوار بين الموردين والمصنعين والبائعين.

3-1)ظهور التاجر الافتراضية التي لا تحتاج من العميل إلى زيارة المحلات بنفسه بل يمكنه الزيارة ومعاينة البضائع إلكترونيا وبالتالي اختلاف طريقة التبضع .

4-1)قلة الحاجة إلى المباني الضخمة في المؤسسات وكذا قلة عدد الموظفين.

5-1)يزداد عدد مستعملي صفحات الأنترنت وحجم التجارة الإلكترونية، كما أن هناك انعكاسات عدة على قطاعات المصارف وعمليات تبادل الأسهم كما أن الاتجاه الحديث في نقل خدمات الأنترنت للمنازل سوف يعزز من دور التجارة على الأنترنت وبالتالي وجود عدد هائل من العملاء في منازلهم يمكن الوصول إليهم ويمكنهم الوصول إلى المتاجر الإلكترونية عبر الأنترنت[1].

6-1)زيادة الترابط الاقتصادي ويشمل هذا الترابط وحدات العمل بأحجامها المختلفة والأسرة وأفرادها[2].

المبحث الثاني:البنوك الإلكترونية

مع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية أصبح الاحتياج كبيرا لنوعية جديدة من البنوك غير التقليدية التي تتقيد بمكان معين أو وقت محدد، وكنتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال جاءت البنوك الإلكترونية التي ساهمت وبشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة، وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت والمكان.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإلكترونية:

1- د-العبد الحميد بسيوني ،مرجع سبق ذكره، ص ص 87-88

2- د.علاء الحمامي، د.غصون السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 244.

شهدت الساحة المصرفية خلال العشرية الأخيرة توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية من أبرز مظاهرها انتشار البنوك الإلكترونية التي تعد اتجاها حديثا ومختلفا عن البنوك التقليدية لما حققه من مزايا عديدة.

1)مفهوم البنوك الإلكترونية:

هناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك الإلكترونية "Electoni Banking" مثل بنوك الإنترنت " Internet Banking" والبنك المنزلي "Home Banking" وكل هذه المصطلحات تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو إنجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الإنترنت سواء كان في المنزل أو المكتب أو أي مكان ووقت يرغب فيه ويعبر عنها بالخدمة المالية عن بعد[1].

إذن المقصود بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني والتي تعد الأنترنت من أهم أشكالها وبذلك فهي بنوك افتراضية تنشأ لها مواقع إلكترونية على الأنترنت لتقديم خدمات هي نفسها خدمات البنوك التقليدية لكن ذلك يتم بدون انتقال العميل إليها[2].

هي كل المعاملات المصرفية الإلكترونية وتتمثل في كل العمليات التي تتم عن طريق الهاتف، الحراف الآلي، ومؤخرا انتقلت هذه العمليات إلى شبكة الأنترنت كقناة جديدة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق مزايا لكل من العملاء والبنوك وإمكانية الحصول عليها سريعا ومريحة ومتاحة 24 ساعة أينما كان العميل.

2)مزايا وعيوب البنوك الإلكترونية:

تنفرد البنوك الإلكترونية في تقديم خدمات متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية تلبية لاحتياجات العميل وهو ما يحقق للبنك مزايا عديدة وبعض العيوب نوجزها فيمايلي:

أ)مزايا البنوك الإلكترونية:للبنوك الإلكترونية عدة إيجابيات تنفرد بها عن البنوك التقليدية نذكر منها:

1)إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء:

تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك تزيد من ثقة العملاء فيها.

[1]- د.يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]- د.محمد الميرفي، إدارة العمليات المصرفية: العادية-غير العادية-الالكترونية، المنهل، لبنان، 2016، ص ص 96،94

2)تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة:تقدم البنوك الإلكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية، وإلى جانبها خدمات أكثر تطورا عبر الأنترنت تميزها عن الأداء التقليدي كإمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.

3)خفض التكاليف:من أهم ما يميز البنوك الإلكترونية أنّ تكاليف الخدمة منخفضة مقارنة بنظيرتها العادية وكذا تحسين جودتها وهي من عوامل جذب العميل.

4)زيادة كفاءة البنوك الإلكترونية:مع اتساع شبكة الأنترنت وسرعة إنجاز الأعمال عن البنوك التقليدية أضحى سهلا على العميل الاتصال بالبنك عبر الأنترنت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنحني في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وبكفاءة عالية.

5)خدمات البطاقة:توفر البنوك الإلكترونية خدمات مميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق مثل خدمات سامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من العملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص.

6)توفير درجة أكبر من الأمان حيث تستخدم البنوك الإلكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنةSET .

ب)عيوب البنوك الإلكترونية:للبنوك الإلكترونية بعض السلبيات وكذا بعض المشاكل التي تواجه البنوك نفسها والتي تمنع الزبائن من استخدامها نذكر منها:

1)على المستخدم أن يكون قادرا على التكيف مع استخدام الحاسوب بالإضافة إلى اتصاله المستمر بشبكة الأنترنت[1].

2)إتقان تعامل العميل مع البنوك الإلكترونية يحتاج إلى استثمار الوقت والجهد للتعلم[2].

3)قلة الثقة وتفضيل التعامل مع الفروع مباشرة بالطريقة التقليدية.

4)التلاعب من قبل بعض البنوك مثل فرض رسوم إضافية.

1-د.العجاج فاطمة الزهراء، واقع الخدمات الإلكترونية في البنوك الجزائرية les cahiers de mecad،تلمسان، 2017/12/15، ص201.

2- د.أسماء خضير ياس، د.أحمد صبحي جميل، مظاهر استخدام الصيرفة الإلكترونية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 41،2014، ص ص 43-44

5) عدم توفر البنية التحتية التقنية.

6) عدم توفر الكواد البشرية المدربة على الخدمة الإلكترونية.

7) ارتفاع تكاليف شراء الأجهزة الإلكترونية والصيانة والتدريب.

8) انخفاض الوعي المصرفي لدى الجمهور وقلة الثقة بالمصارف الإلكترونية[1].

3)أنماط البنوك الإلكترونية: هناك ثلاث صور أساسية للبنوك على الأنترنت تتمثل في:

أ)الموقع المعلوماتي: Informationnel: يمثل المستوى الأساسي والحد الأدنى للنشاط الإلكتروني المصرفي، ويسمح هذا الموقع للبنك بتقديم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية[2].

وينطوي هذا النوع من الخدمات على مخاطر متدنية نسبيا، بسبب عدم وجود قناة اتصال إلكتروني عبر الأنترنت تمكن أحدا من الدخول إلى الشبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف[3].

ب)الموقع الاتصالي:Communicative: يتيح هذا الموقع عملية التبادل الاتصالي بين البنك والعملاء مثل البريد الإلكتروني، تعبئة طلبات أو نماذج على الخط، وتعديل المعلومات على القيود والحسابات، الاستفسارات وينطوي هذا النوع على مخاطر أعلى.

ج)الموقع التبادلي:Transnational: هو المستوى الذي يمكن القول أن المصرف فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات التقليدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء التحويلات بين حساباته داخل المصرف أو مع جهات خارجية.

المطلب الثاني: الخدمات المصرفية الإلكترونية:

سنتعرض فيمايلي خدمات الصريفة الإلكترونية والوسائل المتصلة بها:

1-د.يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص14

[2] د.أسماء خضير ياس، د.أحمد صبحي جميل، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] - د.العجاج فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص201

1)الصيرفة الإلكترونية من خلال الصرافات الإلكترونية:من وسائل الصيرفة الإلكترونية أجهزة الصراف الآلي التي تؤدي دورا هاما في توزيع المنتجات المصرفية وتتمثل في:

أ)الموزع الآلي للأوراق:Distributeur Automatique de Billes

هو آلة أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة إلكترونية بسحب مبلغ من المال دون الحاجة للجوء للفرع.

ب)الشباك الآلي للوراق:Guichet Automatique Bancaise:

أو ما يسمى بآلة الصرف خارج المبنى وهو أيضا آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا، فبالإضافة إلى خدمة السحب النقدي تقدم خدمات أخرى كقبول الودائع، طلب صك عمليات التحويل من حساب إلى آخر....وكل ذلك والشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك[1].

ج)نهائي نقطة البيع الإلكتروني:Terminal point de vente:

وتسمى أيضا بالآلات البعيدة المدى تسمح هذه التقنية بخصم مشتريات العميل من رصيده الخاص بعد أن يمرر موظف نقطة البيع البطاقة الائتمانية على القارئ الإلكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك بإدخال الرقم السري للعميل أي تخصم القيمة من رصيده وتضاف إلى رصيده المتجر إلكترونيا.

2)خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف "الهاتف المصرفي"(Phone Bank)

أنشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي لتسهيل إدارة العملاء لعملياته البنكية وتفادي البنوك طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا، تعتمد هذه الخدمة على شبكة الأنترنت المرتبطة بفروع البنك أين تمكن العميل من الحصول على خدمات محددة فقط باستخدام الرقم السري الخاص به، ومن الخدمات التي يقدمها الهاتف المصرفي هو تحويل الأموال من حساب إلى آخر.

*كشف الحساب.

*طلب دفتر شيكات، فتح حساب.

---

[1]-.العجاج فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص201.

*تلقي طلبات الاقتراض وتسديد الفواتير.

3)الصيرفة عبر شبكة الانترنت :(Banking online)

أتاح انتشار استخدام المصارف للأنترنت التعامل مع عملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي أو ما يسمى بالخدمة المصرفية الفورية، حيث تم إنشاء مقر لها على الأنترنت، بدلا من المقر العقاري ومن ثم سهل على العميل التعامل مع المصرف عبر الأنترنت وهو في منزله، فيمكنه محاورة موظف المصرف على شاشة الكمبيوتر، وإجراء كافة العمليات المصرفية ، حيث يستطيع العملاء من خلال موقع البنك على الأنترنت التعامل والاستعلام عن حساباتهم من أجهزتهم الشخصية في المنازل أو المتاجر أو المكاتب، وذلك بواسطة رقم سري خاص لكل منهم[1].

وحسب دراسة هيئة الإشراف والرقابة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، هناك ثلاث مستويات تمارس فيها الصيرفة على الانترنت وهي:الموقع المعلوماتي،الموقع الاتصالي،الموقع التبادلي.

4)الصيرفة المحمولة:(Mobile Banking)

يتجه العالم اليوم بخطى متسارعة نحو استخدام الهواتف الجوالة بصورة مفرطة، الأمر الذي استلزم تطوير استخداماته للعديد من الأغراض، فظهرت ما تسمى بالبنوك الخلوية التي تقوم على فكرة تزويد الخدمات المصرفية للزبائن في أي مكان وفي أي وقت[2] .

5)خدمات المقاصة الإلكترونية:هي عبارة عن نظام ما بين البنوك وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقواعد المعتمدة في تحويل الأموال ما بين البنوك إلكترونيا ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول، ومن بين الوظائف الأساسية لنظام المقاصة الآلية نذكر:

*تسيير المبادلات بين البنوك بوسائل دفع غير مادية.

*تسيير المقاصة المتعددة الأطراف مما يسمح بحساب الأرصدة المتعددة الأطراف لكل أداة من أدوات الدفع[2].

---

[1]- د.بعايش ميادة، د.رايدي حسيبة، واقع الصيرفة الإلكترونية في الدول المتقدمة، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص ص 306-307

[2]-. أ.كون فتيحة، نظام المقاصة الإلكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد07، أفريل2017، ص381

*الحفاظ على أرشيف للمعطيات الإلكترونية.

1)خصائص نظام المقاصة الآلية:

يتميز هذا النظام بالعديد من الخصائص منها:

*يقوم في نهاية كل يوم بحساب الأرصدة الجانبية المدينة المتعددة، والتي يتم مراقبتها باستمرار.

*يعمل على تحديد الحد الأقصى المعمول به للأرصدة الجانبية المدينة المتعددة من خلال القيام بإرسال إنذار إلكتروني للمدير في حالة اقتراب الحد المسموح به.

*نظام مؤمن ضد مخاطر الاحتيال والغش باعتبار أن المبادلات تتم من خلال تبادل الملفات المختومة وبالاعتماد على طرق مؤمنة ومشفرة.

2)تسيير نظام المقاصة الآلية:

يتم تسيير نظام المقاصة الإلكترونية من قبل البنك المركزي وذلك من خلال قيامه بـ:

*تسيير التبادلات للمقاصة الإلكترونية وأرشفة البيانات[1].

*تسيير تدفقات المبادلات وحساب الأرصدة المتعددة.

*الإشراف على عمل النظام.

*التحكم في ضمان سرية المعلومات المتبادلة بين البنوك.

[1]-أ. كون فتيحة، المرجع السابق، ص ص 381-382

خاتمة الفصل:

أدت التطورات المتسارعة في مجال الاتصال والأنترنت والمعلومات إلى إلى ظهور معالم بيئة إقتصادية جديدة ترتكز على التجارة الإلكترونية وظهور نوع جديد من البنوك هي البنوك الإلكترونية والقطاع البنكي باعتباره قطاع حساس لكل التطورات الجارية في باقي القطاعات ، كان لزاما عليه مساير هذا الركب من خلال تقديم خدمات بنكية جديدة ترتكز على الاستخدام المكثف لتقنيات الاتصال الحديثة، ومن بين هذه التقنيات خدمة الدفع الإلكتروني التي تجد مكانتها في التجارة الإلكترونية حيث تلعب دورا كبيرا في تطوير وانتشار هذه الأخيرة الأمر الذي دفع بمختلف بنوك العالم إلى تبني نظام الدفع الإلكتروني من خلال تحديث عمليات الدفع وكذا إنشاء بنوك إلكترونية قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في النظام المالي العالمي.

سمح التطور التكنولوجي الهائل في مجال الإعلام والاتصال والبنية التحتية المصرفية، في كثير من الدول المتطورة المتطورة بخلق أنظمة دفع إلكترونية متطورة وغير مكلفة مقارنة بأنظمة الدفع التقليدية، التي لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في مجال معالجة المعاملات والصفقات هذا ما جعل الجزائر تسعى في السنوات الأخيرة إلى إقامة بنية تحتية متطورة وتوفير الإطار القانوني، الأمر الذي يسمح بتعميم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني خاصة مع الأفراد في استخدام وسائل الدفع التقليدية.

ولهذا عزمت الجزائر ابتداء من سنة 2003 بتنمية وتحديث أنظمة الدفع بعد الدراسات التي قام بها بنك الجزائر والمصارف العاملة في الجزائر، وذلك تماشيا وتوجهات الحكومة، بالإضافة إلى تحديث البنية التحتية المصرفية، لتتوج العملية بعد ذلك بعدة مشاريع دخلت حيز التنفيذ سنة 2006، من بينها مشروع تطوير وتحديث وسائل الدفع، التي تضمن البطاقات البنكية كوسيلة دفع إلكترونية وإدخال نظام المقاصة الإلكترونية وكذا استخدام أجهزة أجهزة الصرف الآلي في مختلف البنوك التجارية، وهنا يثار النقاش حول مدى إمكانية تعميم استخدام هذه الوسائل الإلكترونية في الجزائر، وما مدى انتشارها.

وبهذا فقد قسمنا فصلنا هذا إلى مبحثين:

المبحث الأول: واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر

المبحث الثاني: مستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر

المبحث الأول: واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر

ظلت الجزائر كغيرها من الدول حريصة على استخدام نظام الدفع الإلكتروني قصد مواكبة التطورات في الصناعة المصرفية العالمية، حيث عمدت البنوك الوطنية إلى الاستثمار في هذا المجال لتطوير خدماتها المصرفية ولمواجهة المنافسة على المستويين المحلي والدولي.

وفي ظل هذه التطورات والتغيرات المتتالية أصبح القطاع المصرفي الجزائري يواجه تحديا كبيرا لمواجهة هذه المستجدات من خلال الارتقاء بالنظام المصرفي ككل.

المطلب الأول:تقييم وسائل الدفع الإلكتروني بالجزائر

بالرغم من التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكتروني في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات، حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، إلاّ أنّ الجزائر بقية في منأى عن هذه المستجدات، رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا واسعة وكبيرة في هذا المجال، وسنتحدث عن بعض الوسائل فيما يلي:

1.بطاقات السحب:

تم إنشاء بطاقة السحب الخاصة بكل بنك، فقد أنشأت مؤسسة ما بين البنوك الشمالية(البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري) سنة 1995[1] ومؤسسة **SATIM**

(monétiquedeet interbancaires transactions d’automatisations Algérienne SATIM)

وهي شركة ذات أسهم رقم أعمالها 267 مليون دينار جزائري وذلك بهدف:

- تحديد وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري.
- تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين البنوك.
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود.
- وضع الموزعات الآلية في البنوك التي تشرف عليها المؤسسة.

1- أ.سمية عبابسة، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد 6، ديسمبر 2016، ص ص 353-354

- المساعدة في وضع القوانين البنكية لتسيير المنتجات الإلكترونية [1].

تقوم هذه المؤسسة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع الإشارة السرية، وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرم مع مؤسسة " **SATIM** "

التي تحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بالآجال والإجراءات السليمة، إضافة إلى عملية الربط بين الموزعات الآلية ومصالح " **SATIM** " بواسطة شبكة اتصال تسمح للقيام بإجراء عمليات السحب، سواء كانت (داخلية أو محولة) بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك[2] .

2.الشبكة النقدية ما بين البنوك:

في سنة 1996 أعدت شركة " **SATIM** " مشروعا لإيجاد دخل للنقد بين البنوك، وأول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ العمل سنة 1997 تمثل في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر، هذه الشبكة لا تعطي إلاّ الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي حليا، وبالتالي تمكن البنوك الوطنية والأجنبية(الخاصة والعامة أن يقدموا إلى زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي)، حيث تسهر " **SATIM** " على ضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الآلية مع عدد من المصارف، هذا بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع مصارف المشاركين، إجراء عمليات المقاصة ما بين البنوك، وكذا تأمين تبادل النفقات المالية بين المشاركين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة، كذلك تعمل هذه الشركة على مراقبة البطاقات المزورة وكشف كل التلاعبات1.

*التعامل بالصرافات الآلية وأجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر:

الجدول رقم(III. 1): أجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد أجهزة الدفع الإلكتروني	2897	3047	2965	2986	2737	3035

المصدر : : أ.خوبيزي مريم،واقع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وكيفية إدارة المخاطر الناجمة عنها وفقا لنموذج لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية ،مجلو الدراسات المالية والمحاسبية والغدارية ،العدد4،جامعة الجزائرية 3،ديسمبر 2015،ص 47.

2-أ. خوبيري مريم، مرجع سبق ذكره،ص47.

تتوزع هذه الأجهزة على عدد من البنوك يمكن توضيحها كمايلي:

كما عرف عدد الصرافات الآلية في الجزائر تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وهو ما نحاول توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2.III): تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الصرافات الآلية	636	647	543	475	539	570

المصدر: أ.العياطي جهيدة، د.محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص8

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر، حيث نجد أنّه بلغ أقصاه سنة 2011 بـ 647 صراف آلي، كما عرف تراجعا خلال السنتين المواليتين ليعاود الارتفاع مجددا حيث بلغ حوالي 570 جهاز إلى غاية نوفمبر من سنة 2015، وتستحوذ كل من BDL وcnep على أكبر عدد ممكن من الصرافات الآلية تليها BNA وbea بينما تتوزع بقيمة الموزعات على ما تبقى من بنوك ومؤسسات مالية.

3-البطاقات البنكية في الجزائر:[1]

بالبطاقات البنكية في الجزائر سنة 1997 من خلال إصدار أو بطاقة لكنها لا تحتوي على شريحة وإنّما تتضمن فقط المساحة المغناطيسية، حيث كان التعامل يقتصر فقط على عمليات السحب حتى عام 2005 أين بدأت عمليات الدفع، وفي 2009 ظهرت فكرة الدفع عبر الأنترنت التي ظلت مجرد فكرة إلى غاية عام 2010 حيث تم المصادقة على هذا المشروع إلاّ أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلى غاية عام 2013 أين تم تنفيذ أول عملية للدفع عبر الانترنت.

وفي نفس السنة ظهرت فكرة تسديد الفاتورة من خلال الموزعات الآلية لكنها تبقى فكرة مدروسة لا غير لم تتجسد على ارض الواقع بعد، هذا بالإضافة إلى العديد من البرامج التي تعد قيد الإنجاز والتي من بينها برنامج الطريق السيار شرق غرب، حيث سيتم دفع مستحقات العبور باستخدام البطاقات تحمل الرمزCIB.

وقبل التعرف على حجم استخدام البطاقات البنكية بالجزائر لابد من التعرف أولا على أنواع البطاقات المختلفة المعتمدة من طرف البنوك الجزائرية:

1-أ.العياطي جهيدة، د.محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص8

3-1.البطاقات المحلية:

هي بطاقات تسمح بعمليات الدفع والسحب، متاحة لكافة الزبائن تقدر مدة صلاحيتها بسنتين باستثناء البطاقات الموجهة لعملاء البنك الوطني الجزائري BNA فتقدر صلاحيتها بثلاث سنوات، ونميز عموما بين نوعين أساسيين يحملان نفس الرمز CIB(بطاقة بنكية مشتركة).

أ-البطاقة العادية:(CLASSIQUE)

تمنح لفئة عملاء البنوك الذين لا يتجاوز دخلهم حدا معينا.

ب-البطاقة الذهبية:(GOLD)

يمنح هذا النوع من البطاقات لفئة معينة من عملاء البنوك والذين يتجاوز دخلهم مبلغا معينا كامتياز يمنحه البنك للعميل[1].

3-2.البطاقة الدولية:

هي بطاقة تستعمل خارج الوطن في عملية السحب والدفع موجهة لعملاء البنك الذين يمتلكون حسابات بالعملة الصعبة، ويمكن أن نميز بين نوعين أساسيين:

أ-بطاقةVisa classique:

يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملية الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو على ألاّ تتعدى عمليات السحب في اليوم أربع عمليات.

ب-بطاقة Visa Gold:

يمنح هنا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو على أن لا يتجاوز عدد عمليات السحب في اليوم الواحد سبع عمليات.

والجدول الموالي يوضح لنا حجم البطاقات البنكية المتداولة في الجزائر سنة 2015.

1-المرجع السابق، ص8، 9

الجدول رقم (3.III):البطاقات البنكية المتداولة في الجزائر

عدد البطاقات المتداولة	1474230
عدد البطاقات العادية المتداولة	941371
عدد البطاقات الذهبية المتداولة	165429
عدد بطاقات السحب المتداولة	367430

المصدر: أ.العياطي جهيدة، د.محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص8

4-نظام المقاصة عن بعد:

إنّ عملية نظام الدفع عرفت مرحلة جديدة بإنشاء نظام هو "ATCI" هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام، صكوك التحويل، اقتطاع عمليات الدفع والسحب بالبطاقات البنكية وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية"Scanners"، والبرمجيات المختلفة ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية للزبائن[1].

1-خبيزي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 50،51

الجدول رقم (4.III): توزع أجهزة الدفع الالكتروني في البنوك

السنوات / البنوك	2010	2011	2012	2013	2014	2015
CPA	1471	1554	1622	1674	1654	1686
BDL	575	575	338	188	188	188
BADR	317	317	317	317	319	373
BNA	52	57	57	57	57	65
BEA	329	329	332	332	/	/
سوسيتي جنرال	51	60	71	101	126	243
بريد الجزائر	47	47	47	47	47	47
بنك البركة	9	9	9	9	9	9
BNP	15	24	76	89	80	111
NATIXIS	3	5	5	40	41	73
AGB	6	66	89	155	208	232
السلام بنك	2	4	2	4	8	8
المجموع	2897	3047	2965	2986	2737	3035

المصدر: أ.خوبيزي مريم،واقع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وكيفية إدارة المخاطر الناجمة عنها وفقا لنموذج لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية ،مجلو الدراسات المالية والمحاسبية والغدارية ،العدد4،جامعة الجزائرية 3،ديسمبر 2015،ص 47.

من خلال الجدولين يتضح لنا التطور الملحوظ الذي عرفه عدد أجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر وذلك على مستوى مجموعة من البنوك الرائدة في المجال حيث ارتفع عددها من 2897 جهازا إلى 3035 جهاز سنة 2015، ويحتل القرض الشعبي الجزائري الصدارة في عدد أجهزة الدفع الإلكتروني ب1686 جهاز سنة 2015.

الجدول رقم(III. 05): عمليات التبادل عبر نظام (ATCI)

السنوات / النشاط	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمليات (مليون)	6.926	9.320	11.139	13.818	13.039	17.387	19.470	20.750
قيمة العمليات	5452.188	7188.225	8534.729	8878.137	10581.6	11766.1	12661.6	13979
عدد العمليات الملغاة	112000	153678	154424	157.194	134302	147790	141231	-
نسبة العمليات الملغاة	1.62	1.65	1.39	1.14	1.03	0.85	0.72	-

المصدر: د.نوفل سمايلي، د.فضيلة بوطورة، دور بنك الجزائر في عصرنة نظام الدفع الإلكتروني ما بين البنوك، دراسة تحليلية للفترة(2008-2014)، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة تبسة، العدد السادس، ص 279، 280.

عرفت عمليات التبادل عبر نظام (ATCI) ارتفاعا كبيرا من حيث حجم العمليات وقيمتها المتداولة من خلاله، مسجلة مستويات قياسية منذ سنة 2010، أين سجل النظام 13.818 مليون عملية بمبلغ إجمالي 8878.137 مليار دينار محققا معدل نمو سنوي(24%) (4%) مقارنة بسنة2009 من حيث الحجم والقيمة على الترتيب، أمّا سنة 2012 فقد سجلت أعلى معدل نمو خلال الألفية الجديدة، حيث انتقل حجم العمليات إلى 17.387 مليون عملية بقيمة إجمالية 11766.1 مليار دينار أي بمعدل زيادة (33.33%) من حيث الحجم و(11.2%)

من حيث القيمة مقارنة بسنة 2011، وفي الأخير سجلت سنة 2014 تحسنا[1] ملحوظا ، حيث سجل النظام 20.750 مليون عملية بمبلغ إجمالي 13979 مليار دينار محققا معدل سنوي(6.6%) و(10.4%) مقارنة بسنة 2013 من حيث الحجم والقيمة على التوالي أمّا بالنسبة للعمليات الملغاة فهي تسجل انخفاض مستمرا منذ نشأة النظام، فقد انخفضت من (3.12%) من سنة 2006 إلى (1.62%) في سنة 2007، لتستمر بعد ذلك في نفس المنحنى لتصل (0.85%) في سنة 2012 ثمّ (0.72%) في سنة 2013، مما يعكس التحسن الملحوظ في تحكم المتعاملين في النظام تحت إشراف فعال لبنك الجزائر.

دخل هذا النظام حيز التنفيذ في ماي 2006 بإشراك :بنك الجزائر كل البنوك ، اتصالات الجزائر، بريد الجزائر،"SATIM"، جمعية البنوك والمؤسسات المالية "ABEF"، ويعتمد هذا النظام على التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور.

يهدف هنا النظام بصفة عامة إلى تقليص آجال المعالجة، تأمين أنظمة الدفع العام، إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك ومواجهة عملية تبييض الأموال في الجزائر.

5-نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة "BTGS"

وهو نظام يخص أوامر الدفع التي تتم بين البنوك باستخدام التحويلات البنكية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو للدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في هذا النظام، وهو نظام يخص[2]:

1.الأموال المحولة بين البنوك أو مع البنك المركزي مما يسمح بتحسين السيولة .

2.المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات الأمر الذي يعمل على ترقية التجارة وتطوير الاقتصاد.

3.يسمح هذا النظام بتنظيم أوامر تحويل الأموال التي تعادل أو تفوق مليون دينار ومعالجتها بالوقت الحقيقي على أنها عملية استعجالية وفورية وبصورة إجمالية.

1- د.نوفل سمايلي، د.فضيلة بوطورة، دور بنك الجزائر في عصرنة نظام الدفع الإلكتروني ما بين البنوك، دراسة تحليلية للفترة(2008-2014)، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة تبسة، العدد السادس، ص 279، 280.

2-بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، الجزائر، سبتمبر 2017، مرجع سابق ، ص52

جدول رقم(III. 06): المعاملات من خلال نظام RTGS في الفترة ما بين 2009 و2014

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة تداول نظامBTGS	99.56	99.93	99.77	99.77	99.99	99.99
عدد العمليات	205736	211561	237311	269557	290418	314357
قيمة العمليات (مليار دينار جزائري)	649740	587475	680123	535234	358026	372394

المصدر: -بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، الجزائر، سبتمبر 2017، مرجع سابق ، ص52

نلاحظ منذ سنة 2009 إلى غاية سنة 2014 معدل توافر هذا النظام يفوق نسبة 99%، كذا تعتبر هذه العلاقة المحصل عليها مطابقة للمقاييس الدولية والمتفق بشأنها بشكل مشترك لقياس الموثوقية العملياتية لأنظمة التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة بشكل عام [1].

6-الصيرفة على الخط:أحد أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية هي الصيرفة على الخط، وفي إطار سعي الجزائر لتبني مشروع الصيرفة الإلكترونية فقد عملت على إيجاد هذا النوع من الخدمة في السوق المالي الجزائري، لكن قدرات البنوك الجزائرية لم تسمح بذلك، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مؤسسة تساعد البنوك الجزائرية على تقنية هذا النوع من الخدمات. فكانت " الجزائر الخدمات الصيرفة الإلكترونية" هذه الشركة التي نتجت عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية " dingramedi" الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل المعلومات المالية وثلاث مؤسسات جزائريةMagret وMultimédia وsoftanguiting ومركز البحث للإعلام العلمي والتقني"Cerist" لتنشأ مؤسسة مختلطة سميت الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية، تقدم هذه المؤسسة خدماتها المتعلقة بالبنوك عن بعد وتسيير وأمن تبادل البيانات المحلية

1-زغدار أحمد، حميدي كلثوم، تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية**BTGS** في النظام المصرفي الجزائري خلال سنة 2006، 2014، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ديسمبر 2015، جامعة الدكتور يحي فارس، ص17

لجميع البنوك والمؤسسات المالية، أنشأت هذه المؤسسة في جانفي 2004، في البداية ركزت على عمليات تطوير وتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكتروني(1)

خدمات AEBS:إنّ هذه المؤسسة أنشأت من أجل هدف أساسي، ألا وهو تلبية حاجات المؤسسات المالية باقتراح حلول البنوك عن بعد من جهة، تبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية من جهة أخرى.[1]

المطلب الثاني: أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في الإقتصاد الجزائري

إن للدفع الإلكتروني أثر كبير على ديناميكية الإقتصاد الوطني :

1.توسيع نطاق السوق: يرتبط نجاح التسويق الإلكتروني إرتباطا مباشرا بفكرة تنمية مبيعات المؤسسة ، وذالك بالنظر إلى الدور الذي يلعبه ذلك التسويق في إيجاد فرص واسعة للدخول إلى الأسواق والإنفتاح على سوق واسعة من المستهلكين في ضوء النمو المتسارع لنسبة مستخدمي الإنترنت في العالم ، ومن ناحية أخرى يسمح الدفع الإلكتروني بتوسيع دائرة السوق المحلي وكذلك النفاذ إلى الأسواق العالمية وخلق أسواق جديدة ،لأن الدفع الإلكتروني يجعل المعاملات المالية متاحة لأكبرعدد ممكن من المستهلكين. كما يساعد الدفع الإلكتروني على توفير نظم علومات تدعم إتخاذ القرارات التسويقية من خلال نظام تبادل المعلومات بدقة وبطريقة علمية تحقق القدرة على دراسة السوق[2] .

2.تحقيق الميزة التنافسية: إن إعتماد المصارف الجزائرية على نظام الدفع الإلكتروني بشكل كبير ومتطور سيمكنها لا محالة من تطوير قدراتها التنافسية ،فبضله ستحقق المصارف الجزائرية الكفاءة وتقديم خدمات ذات جودة عالية وبتكاليف أقل وهذه العناصر كلها تدعم وتحمي مركزها التنافسي.

3.الدفع الإلكتروني والناتج الإجمالي المحلي:

إنّ تفعيل الدفع الإلكتروني سيضمن القضاء على مشكلة الأوراق النقدية المزورة، وحماية الزبائن من عمليات السرقة وتعميم وسائل الدفع الحديثة سيقضي على أزمة السيولة النقدية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، كما سيقضي الدفع الإلكتروني على مشكلة الطوابير التي تشهدها العديد من المؤسسات الحكومية .

1-)د.عامر بشير،الصيرفة الإلكترونية كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمصارف الجزائرية ،مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية،جامعة البليدة2،ص223

2- د.جلول بن قشوة ، آلية الدفع الحديثة في المؤسسات المالية الجزائرية ومساهمتها في إنتشار إستعمال التسويق الإلكتروني ،مجلة الأغواط ،العدد29،مارس 2017 ص96

إنّ اعتماد نظام الدفع الإلكتروني سيساهم في الارتفاع المحلي بنقطة أو نقطتين على أقل تقدير، كونه سيؤثر على سرعة دوران النقود، وبالتالي تحريك عجلة النشاط الاقتصادي ويتضاغف الاستثمار، كما أنّ تفعيل نظام الدفع الإلكتروني سيقضي على الأسواق الموازية ويتحول الاقتصاد إلى اقتصاد حقيقي ومنتج ومصدر فيرتفع سعر صرف العملة الوطنية وتنخفض الأسعار.وحسب الدراسات الاقتصادية إذا كانت هناك زيادة قدرها 10% في حصة المدفوعات الإلكترونية من الإنفاق الاستهلاكي يمكنها أن تؤدي إلى زيادة تعادل 1% في الناتج المحلي الإجمالي[1] .

4.الدفع الإلكتروني يساهم في تطوير التجارة الإلكترونية:يعتبر الدفع الإلكتروني عامل هام لتفعيل دور التجارة الإلكترونية وزيادة كفاءتها ويمكن أن نبرز ذلك في النقاط التالية:[2]

-سرعة أداء أطراف التبادل التجاري لمعاملاتهم التجارية والوفاء بالتزاماتهم المالية بسرعة فائقة مهما كان بعد المسافة.

-تعرض الخدمات المصرفية والمالية على طول ساعات اليوم وخلال كل أيام الأسبوع، وبهذا تتجاوز البنوك المصرفية الإلكترونية عامل الزمن على عكس البنوك التقليدية.

-إمكانية القيام بأي عملية من البيت أو من أي مكان يتوفر على وسائل الاتصال الحديثة.

المبحث الثاني:مستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر.

في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، برزت تحولات هائلة في مجال العمل البنكي الإلكتروني، مما أسفر عن ظهور وسائل الدفع والسداد الإلكتروني كنماذج لخدمات الصيرفة الإلكترونية، والتي لجأت البنوك لمواكبتها من أجل تحسين أدائها تجاه عملائها بغية الوصول إلى أسواق جديدة وكسب رضا عملائها وجذب عملاء جدد نتيجة المزايا التي تحققها هذه الوسائل إضافة إلى رفع حصتها السوقية خاصة في ظل حدة المنافسة، وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر.

المطلب الأول:الصعوبات والمخاطر التي تواجه الدفع الإلكتروني في الجزائر

[1]- د.محمد شايب، .مرجع سبق ذكره، ص 221.

[2]- د. محرز نور الدين، حسين مريم، مرجع سبق ذكره،240

في إطار تنفيذ العمليات المصرفية الإلكترونية وما يرافقها من تغيرات في بيئة الأعمال نشأت العديد من المخاطر المرتبطة بأنظمة الدفع الإلكتروني، وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى أهم المخاطر والصعوبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر:

1.واقع البنى التحتية: يرتبط نجاح وانتشار وسائل الدفع الإلكتروني بمدى إنشاء بنية تحتية تكنولوجية متطورة تساعد على انتشار استخدام الحواسب والأنترنت، وكذا توفير البيئة المناسبة والداعمة والقادرة على تحمل أعباء ومخاطر هذا النوع الحديث من وسائل الدفع الإلكتروني.

تبيّن الإحصائيات المتوفرة في الجزائر ضعف البنية التحتية الأساسية لممارسة التجارة الإلكترونية إذ انّ هذا النوع من التجارة بصفة عامة ووسائل الدفع الإلكتروني تقتضي الانتشار الواسع لشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والحاسبات والبرمجيات وأجهزة الهاتف[1].

يرجع ضعف البنى التحتية للدفع الإلكتروني في الجزائر إلى عدة أسباب:

- ارتفاع تكاليف الإقتناء:فوضع البنوك للموزعات الآلية للنقود وإصدار البطاقات البنكية يتطلب منها تحمل تكاليف استثمارية جد عالية للبحث والتجديد ومتابعة الابتكارات والتكيف مع التكنولوجيا الحديثة.

2.1-رداءة الخدمات البنكية وكثرة لأعمال في الموزعات الآلية مما يؤدي إلى رفض المواطنين لاستخدام النقود الإلكترونية.

2.واقع الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية:

إنّ تطور وسهولة تقديم الخدمات الإلكترونية وتكيفها مع المستجدات العصرية يدفع بالأفراد إلى التعامل مع هذه البنوك بكل ثقة، ولكن النظام المصرفي الجزائري يلاحظ عليه التخلف وعدم مواكبة التطورات التكنولوجية، ويبرز تخلف النظام المصرفي والخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية في مجال أنظمة الدفع في العديد من المظاهر:

2.1- ضعف شبكات الاتصال الإلكترونية في البنوك الجزائرية، إذ رغم مبادرة بعض المؤسسات المصرفية والمالية إلى تطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد المنتشرة في نقاط محدودة في التراب الوطني، لكن عدم

1- د. محرز نور الدين، حسين مريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 242-243.

القدرة في التحكم فيها وتسييرها وهذا راجع إلى اعتماد هذه الأخيرة على حلول وأنظمة مستورة وغير متوافقة مع خصائص السوق الجزائرية[1]

2.2- ضعف استخدام البطاقات البنكية والتأخر في تأهيل أنظمة الدفع الإلكترونية: فالبنوك الجزائرية بقية بمنأى عن هذه المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية خاصة المجاورة كتونس قد قطعت أشواطا لا يستهان بها في هذا المجال.[2]

3.2- ضعف أداء وكفاءة العنصر البشري العامل في القطاع المصرفي، ذلك أن مدرسة وطنية وحيدة غير كافية للتكوين.

3-الأسباب الأمنية:إنّ انتشار وتوسع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مرتبط أساسا بمدى موثوقيتها ومدى الاستعمال السلبي والمؤمن لها، وهناك مخاطر عديدة في التعامل بهذه الأخيرة ومن بينها:

1.3-النصب والاحتيال وقرصنة البيانات:قد يتم الحصول على بيانات شخص بطريقة غير مشروعة ومن دون علمه أو موافقته، ليتم بالتالي استخدام هذه البيانات في الحصول على بطاقات بنكية عبر الأنترنت، كما قد يقدم الموظفون في البنوك الإلكترونية على ارتكاب جرائم النصب والاحتيال من خلال تمكنهم من الحصول على الأرقام السرية والشفرات مما ينجز عنه اختلاس لأموال الزبائن.[3]

2.3- غسيل الأموال: تمكن وسائل الدفع الإلكتروني من تبييض الأموال بطريقة حديثة وسهلة بإيداعها في حسابات متعددة بالبنوك ثمّ تحويلها إلكترونيا إلى عدّة فروع في دول مختلفة[4] .

4-الأسباب النفسية: للعوامل النفسية أهمية بالغة في قبول كل ما هو جديد، بحيث تسود حالة من الحذر والترقب في البداية إلى حين تتضح الصورة وتتجلى العيوب والمزايا ، لذلك فالعامل النفسي في المجتمع الجزائري يبقى عائقا أمام انتشار وسائل الدفع الإلكتروني وذلك بحكم حداثتها والتقنية المستعملة في عملها.

من الناحية النفسية نجد أن الأفراد لا يقبلون القيام بعمليات الدفع باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلاّ إذا كانت الصفقة المبرمجة قليلة القيمة، أما إذا كانت كبيرة القيمة فإنّ معظم الأشخاص يفضلون التعامل

1- أ.خالد رمول، عزوز سعيدي، محدودية انتشار وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة لونيسي البليدة، العدد 17، جانفي 2018، ص ص 241-242.

2- عبد الرحيم وهيبة، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي لتمنراست

3- عبد الرحيم وهيبة، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي لتمنراست ،26-27أفريل2011،ص9.

4- قصاب سعدية، بودربالة فايزة، تقييم وسائل الدفع الإلكتروني، المزايا والمخاطر، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع بالبنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، جامعة الجزائر 3،26-27أفريل2011،ص ص 6-7

بالنقود التقليدية لأنها تحمي خصوصياتهم الشخصية وكذلك لأنهم غير ملزمين بتعريف أنفسهم لدى البائعين من جهة، أو لأي مؤسسة مالية من جهة أخرى طالما أنّهم يقدمون النقود، عكس وسائل الدفع الإلكتروني التي تقتضي الإفصاح عن شخصية المتعامل بها.

5-الأسباب القانونية والتشريعية:

إنّ أي مستجدات حديثة تطرأ على المجتمع، لابد أن يقابلها تطور في المنظومة القانونية، وبالتالي فإنّ وسائل الدفع الإلكتروني لن يكتب لها أي نجاح يذكر إذ ما وقف رجال القانون مكتوفي الأيدي، وأمام هذه الظواهر المستحدثة فإنّ فعالية انتشار وسائل الدفع الإلكتروني مرتبطة بنصوص تشريعية وتنظيمية تضع أطرها وأسسها وتنظيم جميع الجوانب المتعلقة بها، وفي التشريع الجزائري إلى حد الآن لا يوجد قانون خاص بالتجارة الإلكترونية بشكل عام ووسائل الدفع الإلكتروني بشكل خاص رغم وجود عدة أصوات تنادي بضرورة الإسراع في إصدار قانون خاص بهذه الأخيرة.

إنّ خلو المنظومة الجزائرية من قانون خاص بالمعاملات الإلكترونية يؤدي إلى عزوف وزعزعة الثقة في نفوس الأفراد في الإقبال على التعامل باستعمال وسائل الدفع الإلكترونية[1].

المطلب الثاني: المعايير والضوابط المعززة لمستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر

لنجاح عمل وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة النشأة في الجزائر يتطلب ذلك تنظيما قانونيا، ودرجة أمان عالية، وتطوير بنية النظام المالي الجزائري، وذلك من خلال القيام بمجوعة من الإجراءات كان من أهمها:

1-تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري:

قام بنك الجزائر بمساعدة البنك العالمي بمشروع تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري، وفي هذا الإطار فقد استفادة من إعانة قدرها 16.5 مليون دولار أمريكي منحت له من طرف البنك العالمي، وكانت أهداف المشروع كمايلي:

أ)إنشاء بنية تحتية تسمح برفع كفاءة العمليات داخل البنوك والسوق المالي، خاصة تطوير نظام الدفع للمبالغ الكبيرة .

1- خالد رامول، أ. عزوز سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 244-245.

ب)تطوير المقاييس والمعايير المستقبلية لنظام المقاصة للمبالغ صغيرة الحجم، حيث يعتبر شرط ضروري لتطورها.

ج)تطوير نظام المعلومات لبنك الجزائر، والذي يعتبر ضرورة مكملة وحتمية لنظام الدفع وعمليات السياسة النقدية، تغطية الصرف.

د)تقوية البنية التحتية للاتصالات ما بين بنك الجزائر والمقر الاجتماعي للبنوك، والمؤسسات المالية، مركز الصكوك البريدية، الخزينة العمومية وشبكات الاتصال، وذلك من أجل تسهيل عمليات تبادل المعلومات ومعاملات الدفع بين وداخل البنوك.

2-وضع برنامج أو مخطط أعمال:في إطار مشروع تحديث وتطوير وسائل الدفع تم وضع برنامج أعمال من طرف بنك الجزائر يتكون من أربع مجموعات تعمل على مستوى البنوك وبحضور مستشاري البنك العالمي من أجل دراسة المشروع، حيث تجتمع بصورة منظمة على مستوى البنك المركزي لمناقشة الأعمال المحققة وطريقة العمل، وهذه المجموعات هي:

أ)مجموعة الهندسة الإجمالية: تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل إلكتروني، وتتكفل هذه المجموعة أيضا بكافة النقاط المتعلقة بتطوير الشيك والمقاصة الإلكترونية والاعتماد على الدعائم الإلكترونية بدلا من الورقية.

ب)مجموعة وسائل الدفع:تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكية، بالإضافة للسحب من الموزعات الآلية للنقود والدفع بالبطاقة، مع محاولة معرفة الإيجابيات والسلبيات من وجهة نظر البنك المركزي، البنوك التجارية والعملاء، مع محاولة إيجاد الحلول، بالإضافة إلى تحليل كمي لوسائل الدفع يعتمد على التدفقات الحالية والمتوقعة، مما يسمح بمعرفة النظام المعلوماتي للبنوك ومدى قدرته على إعداد الإحصائيات حول حركة وسائل الدفع.

ج)المجموعة النقدية: تعمل هذه المجموعة على دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام ما بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية، مع مناقشة المواضيع المتعلقة بأنواع البطاقات الوطنية والدولية والعراقيل التي تواجهها النقدية في الجزائر وكذا طبيعة بنية البنوك......

د)مجموعة القانون: يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة النصوص القانونية، وكذلك الوضعية الحالية لعملية توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني.

3-القيام بإصلاحات تشريعية:(إصدار لوائح وتشريعات قانونية جديدة)

بادر بنك الجزائر في إطار تحديث وتطوير أنظمة الدفع إلى تحديد إطار قانوني بحكم المعاملات المالية، ويسمح بتحويل المعلومات والمبالغ المالية ما بين البنك المركزي والبنوك بسهولة وفعالية، حيث قام بإصدار لوائح وقوانين جديدة خلال الفترة 2000-2005، قبل الشروع في تنفيذ مشروعه حول تحديث وسائل الدفع، وكانت من أبرزها مايلي:

أ)انتشار نظام المقاصة الإلكترونية: والذي حدد بالنظام 05-06 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر2005، الذي يتمثل هدفه الأساسي في تسوية المعاملات ومعالجتها ما بين البنوك والمؤسسات المالية بصورة آلية تحت إشراف البنك المركزي، مما يؤدي إلى:

-التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية.

-تقليص آجال المعالجة قبل قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 5 أيام.

-إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع.

ب)وضع نظام كشف الهوية البنكية: وهذا النظام أجبر الجهاز البنكي بإعادة تسجيل كل زبائن البنوك بهوية بنكية جديدة وهذا من أجل التحكم في المبادلات الإلكترونية بين البنوك ومحاربة التزوير والتدقيق في هوية الزبائن.

ج)ضبط أمر بالاقتطاع: حيث تم إدراج أمر بالاقتطاع كوسيلة دفع رسمية في نظام الدفع البنكي الجزائري، حيث استعملت حديثا في الجزائر، وهي تشبه التحويل حيث تسمح بتحويل أموال العملاء من حسابهم إلى حساب آخر، فهو تصريح مستمر يعطيه المدين إلى دائنه للاقتطاع من حسابه دائما، وفي تواريخ منتظمة.

د)ضبط الورقة التجارية:حيث تم إدراج الورقة التجارية ضمن التبادلات الإلكترونية، وذلك من أجل حماية عملية التبادل بين البنوك، وتحصيل العمليات المسجلة على الورقة التجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية ومن أجل تغطية النقص في السيولة، بالإضافة إلى تحديث وسائل الدفع أصدرت المرسوم رقم 05-442 بتاريخ 14 نوفمبر2005 الذي ينص على إلزامية استعمال الشيك، التحويل البنكي، بطاقة الدفع، الاقتطاع من الرصيد السفتجه، السند للأمر، وكل وسيلة دفع كتابية أخرى في كل المعاملات التجارية والمالية التي تتجاوز قيمتها 50 ألف دينار جزائري(50.000 دج)، ولكن تحت ضغط الواقع، وبالضبط إلى تأثير السوق الموازي الذي ظلّ يمثل نسبة كبيرة من التعاملات التجارية والمالية ثمّ إلغاء تنفيذ المرسوم بمرسوم تنفيذي آخر صدر في سنة 2006، ليتم إصدار مرسوم تنفيذي جديد في 13 جويلية 2010 بنفس الإلزامية، ولكن للمعاملات التجارية والمالية التي تتجاوز 500ألف دينار جزائري(500.000 دج)، ليدخل حيز التنفيذ في 31 مارس 2011.

خاتمة الفصل:

فتح نظام الدفع الإلكتروني بمختلف وسائله وآفاقا واسعة لكل الأنظمة المالية والمتعاملين سواء كانوا متدخلين مباشرين أو وسطاء، وكان هدفه مواكبة التطورات العصرية ودفعه عجلة التنمية الاقتصادية، فإن كان له مزايا فإنّه واجه عدة عراقيل في بعض الدول أثرت في انتشاره لدافع واحد وهو عامل الثقة.لكن وسائله في تطور مستمر محاول تعميم واكتساح كل ميادين استخدامه، وإن تعددت أشكاله ووسائله فهو يمتاز بالحداثة والبعد عن التعقيد محدثا آثارا في النظام المصرفي والمالي العالمي.

مما سبق لنا ذكره يتضح لنا أن هناك جانب كبير من المعاملات النقدية في الوقت الحاضر يعتمد على ما يعرف بالنقود الإلكترونية التي تمر عبر النظام المالي الآلي، كما أن لاستخدام نظم ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة من بطاقات ائتمانية ونقود إلكترونية وغيرها العديد من الإيجابيات إذ ساهمت في تقليل التكاليف وربح الوقت وكذا تحسين جودة الخدمات المصرفية .

إنّ تشجيع استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني في النظام المصرفي الجزائري من شأنه أن يساهم في عصرنته ومنحه عدة امتيازات كتخفيض النفقات وإقتصاد الوقت وتوسيع دائرة المنافسة، ويتجلى ذلك من خلال إطلاق عدة مشاريع هادفة إلى تحديث وعصرنة أنظمة الدفع من أجل النهوض بالقطاع المصرفي الجزائري إلى مصاف الدول المتقدمة

بالرغم من الأهمية البالغة لنظام الدفع الإلكتروني ، إلاّ أنّه يحمل في طياته العديد من المخاطر كالجرائم الإلكترونية وهذا يستوجب تبني برامج ومناهج إدارة مخاطر شاملة من أجل التقليل من حدة هذه المخاطر والتحكم فيها وتسييرها بحكمة.

وفي الأخير يمكننا القول بأنّ تطبيق نظام الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت وتطبيق معطياته بشكل فعال في النشاط الاقتصادي هو الإنجاز الأهم الذي يمكن أن تحققه هذه الدول، وهذا ما يفسره اندفاع معظم الدول إلى الاستفادة من تطبيقات هذه التقنية الحديثة هذا نظرا للفوائد الكبيرة المنجرة عن استخدامه في مختلف النشاطات الاقتصادية .

لقد عزمت الجزائر ابتداء من سنة 2003 بتنمية وتحديث أنظمة الدفع بعد الدراسات التي قام بها بنك الجزائر والمصارف العاملة في الجزائر، وذلك تماشيا وتوجهات الحكومة، بالإضافة إلى تحديث البنية التحتية المصرفية، لتتوج العملية بعد ذلك بعدة مشاريع دخلت حيز التنفيذ سنة 2006، من بينها مشروع تطوير وتحديث وسائل الدفع، التي تضمن البطاقات البنكية كوسيلة دفع إلكترونية وإدخال نظام المقاصة الإلكترونية وكذا استخدام أجهزة الصرف الآلي في مختلف البنوك التجارية، ورغم هذه المشاريع إلاّ أنّ نظام الدفع الإلكتروني لازال يرقى إلى المستوى المطلوب وهذا ما يعكس حجم وعدد عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر.

إنّ تشجيع استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني في الاقتصاد الجزائري من شأنه أن يساهم في عصرنته ومنحه عدة امتيازات كتخفيض النفقات واقتصاد الوقت وتوسيع دائرة المنافسة.

أدى التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الإعلام والاتصال إلى ثورة حقيقية في العديد من القطاعات الحيوية في مختلف دول العالم لا سيما القطاع البنكي، حيث ساهمت التكنولوجيا في تطوير وتغيير الأنظمة البنكية ككل، فمن بين المجالات المتأثرة بهذه الثورة التكنولوجية في القطاع المصرفي في أنظمة الدفع الإلكتروني التي تعد من أكثر الأمور تأثيرا في الاقتصاد، وهذا نظرا للدور الكبير الذي يلعبه الدفع الإلكتروني في الإقتصاد عامة والنظام البنكي خاصة، وذلك من خلال المساهمة في الدفع من المعاملات المالية بنسب كبيرة كما أنّه يساهم في ارتفاع الناتج المحلي بنقطة أو بنقطتين كونه يؤثر على سرعة دوران النقد، كما يعمل على التخفيف من حدة السيولة والتقليل من الأموال المتداولة في السوق الموازية.

إنّ الملاحظ لنظام الدفع الإلكتروني في الجزائر يجد أن هناك بداية متواضعة لعمليات الدفع الإلكتروني إذ لا يزال عددها محدودا، فعد عمليات الدفع بالبطاقات البنكية مثلا قدرب15937 عملية سنة 2014، وكذا غياب التقنيات والقوانين والتشريعات التي تنظم هذا النوع من أنظمة الدفع، بمعنى أو عدم توفر البيئة الملائمة لهذا النظام.

إنّ مواكبة ومعايشة التحولات والتطورات التكنولوجية المتسارعة في الصناعة المصرفية العالمية في إطار النظام الاقتصادي الجديد يتطلب مواجهة العراقيل والصعوبات التي تواجه أنظمة الدفع الإلكتروني من خلال توفير بنية تكنولوجية متطورة وكذا توفير بيئة قانونية تتماشى وهذا النظام، كما لا يمكن أن ننسى الدور الذي يمكن أن تلعبه العمليات التحسيسية لنشر الوعي حول هذه التقنية الحديثة لتعزيز انتشارها في أوساط المجتمع ومختلف المؤسسات .

اختبار الفرضيات

- نظام الدفع الالكتروني يؤثر إيجابا على الأداء الاقتصادي والمالي في المدى المتوسط فهو يساعد على استقطاب الأموال المتواجدة في السوق الموازية ويعمل على التقليل من حدة السيولة
- نظام الدفع الالكتروني في الجزائر لايرقى إلى المستوى المطلوب وهذا مايعكسه عدد وحجم عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر في السنوات الأخيرة مقارنة بدول أخرى.
- يمكن معالجة الصعوبات والعراقيل الحالية لنظام الدفع الإلكتروني من خلال تطوير البنية التكنولوجية للنظام المصرفي الجزائري وسن قوانين وتشريعات تنظم هذا القطاع

التوصيات:

لنجاح نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر يجب:

- توفير البيئة الملائمة من خلال العمل على استحداث بنية تكنولوجية متطورة وكذا سن قوانين وتشريعات تنظم هذا النوع من الأنظمة الإلكترونية.
- نشر ثقافة مصرفية والتنويه بمدى أهمية نظام الدفع الإلكتروني بالنسبة للمجتمع والاقتصاد الوطني ككل.
- تطوير الجهاز المصرفي الجزائري بإدخال التكنولوجيا المتطورة والتشجيع على استغلالها من قبل المستخدمين من أجل الوقت وتقليل التكاليف وتقديم خدمات ذات جودة .
- ينبغي على المصارف الجزائرية الالتزام بمقررات بازل خاصة تلك المتعلقة بشق الدفع الالكتروني لتسيير المخاطر الناجمة عن استعمال وسائل الدفع الالكتروني

النتائج:

- يعتبر نظام الدفع الالكتروني من عوامل تطور البنوك والرفع من أدائه ومواكبة التحديات البنكية وجذب الزبائن والرفع من القدرة التنافسية وهو مايؤثر إيجابا على أداء البنك.
- تفتح وسائل الدفع الالكتروني آفاقا واسعة للحصول على الخدمة البنكية في أي وقت وفي أي مكان.
- لايزال النظام المصرفي الجزائري بعيدا نوعاما بعيدا عن واقع نظام الدفع الالكتروني في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع.

آفاق البحث :

بعد دراستنا لواقع ومستقبل الدفع الالكتروني في الجزائر وبعد التوصيات والنتائج التي قدمناها،نشير الى أنه واجهتنا اشكالات وأسئلة نراها صالحة لتكون نواة لبحوث قادمة نذكر منها:

البنوك الالكترونية ودورها في تطوير التجارة الالكترونية .

النقود الالكترونية وتأثيرها على السياسة النقدية.

-دور لجنة بازل في الحد من المخاطر الناجمة عن استعمال وسائل الدفع الالكترونية.

قائمة المراجع

الكتب:

1) د.أحمد عبد العليم العجمي ، نظم الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، مصر،دار الجامع الجديدة،2013.
2) د. أحمد بوراس،د.السعيد بريكة،أعمال الصيرفة الإلكترونية أدوات المخاطر،القاهرة ،دار الكتاب الحديث ،2014.
3) د. جلال عايد الشرى،وسائل الدفع الإلكتروني،الأردن،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2009.
4) د.سراج الدين محمد ، التجارة الإلكترونية، القاهرة ،المجموعة العربية للتدريب والنشر،2008.
5) د.طارق عبد العال حماد ،التجارة الإلكترونية،الإسكندرية،الدار الجامعية،2007.
6) د.عبد الحميد بسيوني،التجارة الإلكترونية القاهرة،دار الكتب العلمية ،2003.
7) د.علاء الحمامي،د،غصون السعدون،تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الإعمال الإلكترونية المتطورة،عمان،دار وائل للنشر ،2016.
8) د.فائزة لعراف،مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة،الإسكندرية ،دار الجامعة الجديدة ،2013.
9) د.محمد نور صالح الجداية،د.سناد جودة خلف ،تجارة إلكترونية،عمان،دار الحامد 2012.
10) د.محمد الصيرفي،التجارة الإلكترونية،الإسكندرية،مؤسسة حورس الدولية،2005.
11) د.ناظم محمد نوري الشمري،د.عبد الفتاح زهير العبداللات،الصيرفة الإلكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع،عمان،دار وائل للنشر والتوزيع ،2008.
12) د.يوسف حسن يوسف،البنوك الإلكترونية ، القاهرة ،المركز القومي للإصدارات القانونية،2012.

الرسائل الجامعية

1) توهاني محمد عبد الرحمان فقيه،التسوق الإلكتروني وأثره على اتجاهات الأسرة الاستهلاكية في عصر المعلوماتية،الماجستير،المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى ،2013.
2) رشيد علام ،عوائق تكور التجارة الإلكترونية في الوطن العربي،دراسة حالة الجزائر ،الماجستير،المملكة المتحدة ،الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي،2010.
3) سعيدي حنان،دهيني أسماء،تسيير وسائل الدفع في البنوك التجارية،المستر،الجزائر،جامعة مولاي الطاهر،2015.

4) سماح شعبور،مصباح مرابطي،وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، المستر،الجزائر، جامعة العربي التبسي،2016.
5) عبد الرزاق سلام ،القطاع المصرفي الجزائري في زل العولمة،الدكتوراه،الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2012.
6) لوصيف عمار،إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية،الماجستير، الجزائر،جامعة منتوري،قسنطينة،2009.
7) مغني سليمة ،وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة،ماستر،الجزائر ،جامعة خميس مليانة،2014.

المجلات:

1) د.أسماء خضير ياس ،د.أحمد صبحي جميل،مظاهر استخدام الصيرفة الإلكترونية في العراق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد41،العراق 2014،ص ص43-44.
2) د.بوعافية الرشيد ،دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ،العدد2،المركز الجامعي تيبازة سبتمبر 2014،ص116.
3) د.جلول بن قشوة ،آلية الدفع الحديثة في المؤسسات المالية الجزائرية ومساهمتها في انتشار استعمال التسويق الإلكتروني، مجلة الأغواط ، العدد29،الأغواط ،مارس 2017 ص96.
4) أ.خالد رمول ، عزوز سعيدي ، إنتشار وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر،مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد17،جامعة الونيسي البليدة جانفي 2017،ص ص 241-242-244-245.
5) أ.خوبيزي مريم،واقع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وكيفية إدارة المخاطر الناجمة عنها وفقا لنموذج لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية ،مجلو الدراسات المالية والمحاسبية والغدارية ،العدد4،جامعة الجزائرية 3،ديسمبر 2015،ص ص 50-51.
6) أ.زغدار أحمد،أ.حميدي كلثوم ،تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري خلال سنة 2006،مجلة البحوث والدراسات العلمية ،جامعة الدكتور يحي فارس ،ص17.
7) أ.سمية عبابسة ،وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد2،جامعة أم البواقي،ديسمبر 2016،ص ص 353-354.
8) د.عامر بشير ،الصيرفة الإلكترونية كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمصارف الجزائرية ،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ،جامعة البليدة2،ص223.

9) أ.مريم ماطي ،إدارة السياسة النقدية في ظل الصيرفة الإلكترونية ،مجلة دراسات ،عدد29،جامعة جيجل،مارس 07، 2017فيفري 2018.

10) د.نوفل سما يلي،د.فضيلة بوطورة،دور بنك الجزائر في عصرنة نظام الدفع الإلكتروني ما بين البنوك،مجلة البديل الاقتصادي ،العدد6،جامعة تبسة ،ص ص 279-280.

المداخلات العلمية:

1) د.العجاج فاطمة الزهراء، واقع الخدمات الإلكترونية في البنوك الجزائرية، تلمسان، 2017/12/15، ص201.

2) د. بن باير الحبيب،د.بن كاملة محمد عبد العزيز ،جامعة وهران مداخلة: عصرنة وسائل الدفع: مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية،الجزائر.

3) د.عبد الرزاق بوعزيز،بلعيش حرمة، أهمية تطوير أساليب الدفع الإلكتروني في ترقية ودفع الاقتصاد الافتراضي في الدول النامية،الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية،الجزائر،ص2.

4) عبد الرحيم وهيبة،تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها،الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر،المركز الجامعي لتمنراست.

5) قصاب سعدية، بودربالة فايزة،تقييم وسائل الدفع الإلكتروني،المزايا والمخاطر،الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع بالبنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر،جامعة الجزائر3.

6) د.لعربي محمد، حسين عبد القادر ،أنظمة الدفع الإلكتروني وأزمة السيولة في الجزائر،الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية ،الجزائر.

7) د.مسعداوي يوسف،د.سعيدي جميلة، وسائل الدفع اليوسف،د.سعيدي جميلة، وسائل الدفع الإلكترونية،الملتقى الدولي الرابع خول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية،الجزائر.

تقارير:

1) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر2017، ص52.

ملخص:
تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول النامية والتي تعرف تطورا ملحوظا في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع البنكي، كنتيجة للتطور الكبير الذي تشهده الساحة العالمية من تطورات مضطرة في مجال تكنولوجيات والاتصال، إلا أنها تعرف تأخرا كبيرا في مجال التجارة الالكترونية وهذا بسبب غياب المقارنة مابين القطاعات في هذا المجال الذي أثر سلبا على كافة القطاعات وخاصة فيما يتعلق بنظام الدفع الالكتروني من جهة ومن جهة أخرى أثر على ديناميكية الإقليم الجزائر ككل، الأمر الذي دفع بالعديد من المؤسسات خاصة تلك المؤسسات التي تمتلك القدرة المالية والبشرية من اللجوء إلى أنظمة الحجز الالكترونية العالمية كبديل لتعويض هذا الغياب.
الكلمات المفتاحية: الدفع الالكتروني، التجارة الالكترونية،الدفع عبر الانترنيت،وسائل الدفع الالكتروني.

Abstract:
Algeria is one of the largest developing countries, which is known for its remarkable development in the field of information and communication technologies in various sectors, especially the banking sector, as a result of the great development in the world stage of developments in the field of technologies and communication, The lack of comparison between the sectors in this area, which negatively affected all sectors, especially with regard to the electronic payment system on the one hand and on the other impact on the dynamics of the region Algeria as a whole, which prompted many institutions, especially those institutions that have the fate Financial and human resources to resort to global electronic reservation systems as an alternative to compensate for this absence.
Keywords: electronic payment, electronic commerce, online payment, electronic payment methods.